وزارة التعـليم العـالي والبـحث العـلمي
جامعة زيان عاشور بالجلفة
كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية
قسم : التاريخ

البعد الاقتصادي للثورة
من خلال مؤتمر الصومام أنموذجا

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في التاريخ

تخصص: مقاومة وحركة وطنية

من إعداد الطالبين:
* غويني هصك
* لخضر هتهات

تحت إشراف الأستاذ:
* د/ تريعة موسى

السنة الجامعية: 1444– 1445 هـ/ 2023– 2024 م

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى أبي رفيق دربي وسندي إلى من مهد لي طريق العلم بعد الله إلى من ذللت لي الصعاب بدعواتها الصالحة أمي الغالية إلى من مدّ يد العون لي وساندني حتى نهاية مشواري شكرا لكم من القلب وشكرا لكل القلوب البيضاء التي هيأت لي كل الظروف إليكم جميعا أهدي جهدي المتواضع

هصك غويني

هتهات لخضر

شكر و عرفان

قال الله تعالى:

﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ ﴾

سورة إبراهيم الآية 07

الحمد والشكـــر لله الذي وفقنـــا في إعـــداد

وإنجـــاز هذا العمل

نتقدم بخالص الشكر والتقدير للدكتور المشرف تريعة موسى الذي تابع هذا العمل بنصائحه وتوجيهاته طـوال فترة البحث.

مقدمة

مقدمة

اندلعت الثورة التحريرية في ظروف صعبة بسبب سياسة الاستعمار الفرنسي المطبقة على الشعب الجزائري، فكانت السنوات الأولى عسيرة ابتداء من العمليات الأولى ليلة الفاتح من نوفمبر 1954م ، فكانت الشرارة في جميع المناطق منها المنطقة الأولى "الأوراس" مما جعل الاستعمار الفرنسي يشن عليها حصارا، وهذا ما أدى بقيادة المنطقة الثانية "الشمال القسنطيني" تقوم بهجومات الشمال القسنطيني"، لأجل فك الحصار المطبق على هاته المنطقة أي المنطقة الأولى"، ومن أجل تنظيم وتأطير الثورة عمل قادتها على عقد مؤتمر الصومام بتاريخ 20 أوت 1956م ، وبالتالي انتقلت الثورة من مرحلة الانطلاقة إلى مرحلة التنظيم والهيكلة الفعلية لها، ومن افرازات هذا المؤتمر نجد استحداث مؤسسات الثورة المتمثلة في المجلس الوطني للثورة ولجنة التنسيق والتنفيذ، لكن هذه اللجنة اضطرت للانتقال إلى الخارج بفعل اضراب الثمانية أيام وهذا ما جعلها تستدعي أعضاء المجلس الوطني للثورة لعقد مؤتمر وبالتحديد في القاهرة بتاريخ 20 أوت 1957م، الذي أحدث طفرة نوعية في استراتيجية الثورة التحريرية.

ومن هذا المنطلق ارتكزت إشكالية البحث فيما يلي:

1. إشكالية البحث:

ما هي أبرز قرارات مؤتمر الصومام و ما هي أهم الآثار و المخرجات الإقتصادية له؟

2. دوافع وأسباب اختيار الموضوع:

جاء اختيارنا لهذا الموضوع نتيجة لمجموعة من الأسباب منها ما هي ذاتية ومنها ما هو علمي وموضوعي.

أ. الأسباب الذاتية:

- ✓ الرغبة الشخصية وحب المعرفة التاريخية من أجل الكشف عن بعض خبايا الثورة التحريرية.

- ✓ اثراء الرصيد المعرفي لدينا باعتبار أننا طلبة تاريخ الثورة الجزائرية، وعند دراستنا لبعض قضاياها وجدنا أن بعض حلقاتها يشوبها الغموض إلى يومنا هذا.

ب. الأسباب الموضوعية:

- ✓ فيما تجلت أهم قرارات مؤتمر الصومام؟
- ✓ كيف أثرت قرارات المؤتمر السياسية العسكرية والدبلوماسية على مسار الثورة؟
- ✓ هل هذه القرارات أخرجت الثورة من نزاعاتها أم زادتها حدة؟

3. خطة البحث:

تحتوي هذه المذكرة على مقدمة و ثلاثة فصول وخاتمة.

حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى حيثّيات إنعقاد مؤتمر الصومام و تناولنا فيه الإطار الزماني و المكاني لإنعقاد مؤتمر الصومام و كذلك الأسباب التي دفعت إلى إختيار مقر المؤتمر ثم تطرقنا إلى الظروف الداخلية و الخارجية لإنعقاد المؤتمر و في آخر هذا الفصل حولنا تبيين أهم نتائج المؤتمر. وبالنسبة للفصل الثاني المعنون ب قرارات مؤتمر الصومام السياسية و العسكرية، ويندرج تحته ما يلي: أهم القرارات المنبثقة عنه، و كذا دراسة لقرارات اجتماع المجلس الوطني للثورة، وفي الفصل الثالث حاولنا تقديم الآثار و المخرجات الإقتصادية للمؤتمر الذي بدوره ينقسم إلى ثلاثة مبحثين فالمبحث الأول عالجنا فيه مخرجات المؤتمر الاقتصادية و تبعناها بالمجالات الرئيسية(الزراعي،الصناعي،التجاري)، وخصصنا المبحث الثاني لمناقشة الإصلاحات الإقتصادية الفرنسية في الجزائر، و في الأخير حاولنا عرض لمجمل الحركة التجارية في الجزائر بعد مؤتمر الصومام وأنهينا مذكرتنا بخاتمة تطرقنا فيها لجملة من النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذا البحث.

4. منهج البحث:

وللإجابة عن الإشكالية الرئيسية التي طرحناها سابقا اعتمدنا على بعض المناهج التي احتاجتها طبيعة بحثنا ومنها.

المنهج التاريخي الوصفي: والذي استخدمناه في وصف وسرد الأحداث التاريخية المتعلقة بموضوعنا ألا وهو مؤتمر الصومام، وذلك من خلال تقديم وصف تاريخي لظروف انعقاد المؤتمر، زمانه ومكانه جلساته وانعكاسات هذه القرارات على الثورة حسبما وردت في المصادر والمراجع التي استعملناها.

5. صعوبات البحث:

و كأي بحث اعترضتنا مجموعة من الصعوبات لعل أهمها ما يلي:

- ✓ قلة المادة العلمية التي تحدثت عن موضوعنا بشكل خاص، فأغلبيتها تكلمت عن الثورة الجزائرية بصفة عامة، بالإضافة إلى أنه تعطي لمحة مختصرة عنه فقط.
- ✓ نقص المادة العلمية المتعلقة بموضوع دراستنا في مكتبتنا الجامعية.
- ✓ إن الموضوع ومن الناحية المدروسة يعتبر غير مطروق من قبل حيث أن مادته العلمية ما تزال خام ولابد لدارسها أن يكون على حذر لأن أهم مشكل قد يصادفه هو عدم دقة المصطلحات خاصة أن هذه الأخيرة بالنسبة للآثار الإقتصادية لمؤتمر الصومام لم تكن قد ضبطت بعد.

الفصل الأول:

مؤتمر الصومام بين إستمرارية الثورة و رفع تحديات الكفاح

الفصل الأول: مؤتمر الصومام بين إستمرارية الثورة و رفع تحديات الكفاح

تمهيد:

وقد كان مؤتمر الصومام ذلك الحدث الكبير الذي يتوجب الجهد والحرص الشديد من أجل إنجاحه على أرض الواقع لذاك فإن عملية التحضير له تعد أهم مرحلة من مراحل عقده، وبما أن هذه المسؤولية قد تكفل بها قادة المنطقة الثالثة فإن أعمالهم بهذا الصدد قد التي توزعت على عدة مناطق تشمل اختيار المكان والزمان، وإجراء اتصالات مع الأطراف يفترض أن تشارك في المؤتمر مع تحضير الأرضية له ووثيقته الأساسية.

و في هذا الفصل سنحاول التطرق إلى حيثيات إنعقاد مؤتمر الصومام فجاء التقسيم كالتالي:

المبحث الأول: إنعقاد مؤتمر الصومام

المطلب الأول: الإطار الزماني و المكاني لإنعقاد مؤتمر الصومام

المطلب الثاني: أسباب إختيار مقر إنعقاد مؤتمر الصومام

المبحث الثاني: ظروف إنعقاد مؤتمر الصومام

المطلب الأول: ظروف إنعقاد مؤتمر الصومام على المستوى الداخلي

المطلب الثاني: ظروف إنعقاد مؤتمر الصومام على المستوى الخارجي

المبحث الثالث: نتائج أعمال مؤتمر الصومام

المطلب الاول: الاستجابة السياسية لأعمال مؤتمر الصومام

المطلب الثاني: ردود الفعل على قرارات مؤتمر الصومام

المبحث الأول: إنعقاد مؤتمر الصومام

المطلب الأول: الإطار الزماني و المكاني لإنعقاد مؤتمر الصومام

وإن كان اختيار الزمان قد فرضته الظروف سابقة الذكر، فإن تحديده بدقة إنما قد جاء موافقا للذكرى المئوية لهجومات 20 أوت 1955 بالشمال القسنطيني إلى جانب ما أملته تطورات الثورة التحريرية في جانبها السياسي والعسكري، وارتباط كل ذلك بما جري على المستوى الخارجي من أحداث قد تؤثر على القضية الوطنية وعلى رأسها قرب موعد انعقاد الدورة العادية لهيئة الأمم المتحدة[1]، أما بالنسبة للمكان فإنه بعد فشل مشاريع عقد المؤتمر في مناطق مختلفة من الوطن فإن المنطقة الثالثة قد عملت بدقة من أجل اختيار مثالي من حيث الإستراتيجية الأمنية، وهذا يدل على مدى إصرار قادة المنطقة على إنجاح عقد المؤتمر بمنطقتهم ويتجلى ذلك من خلال الأحداث التي بدأت باقتراح عدة أماكن منها: ثازغنة بدائرة عزازقة وبني وقان في ناحية البيبان كما اقترحت قلعة بني عباس بدائرة أقبو[2]. وما إن استقر الرأي على هذه الأخيرة أي قلعة بني عباس حتى أعطيت الإشارة للوفود بأن تتجه إلى ذلك المكان منذ أوائل شهر جويلية 1956 فخرج وفد المنطقتين الرابعة والخامسة من الجزائر العاصمة بقيادة سليمان دهليس المدعو سي الصادق، وضم كل من: عبان رمضان[3] وعمر أوعمران، العربي بن مهيدي، سي أمحمد وسي الشريف تحت حراسة أربعين مجاهدا وفي بني مليكش التقى الوفد بنظيره من المنطقة الثالثة لتكون وجهة الجميع إلى مكان المؤتمر المزمع عقده[4].

---

[1] عبد الحفيظ أمقران الحسني: مذكرات من مسيرة النضال والجهاد، دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 1997، ص 47

[2] المرجع نفسه، ص 47.

[3] عبان رمضان 1957-1920: انخرط في حزب الشعب حيث كان يدعو للاستقلال التام عن فرنسا عين مسؤولا لحركة إتحاد الحريات الديمقراطية في دائرة سطيف، أصبح عضو اللجنة المركزية، ألقي عليه القبض في سجن بربروس بالعاصمة إلا أنه عندما انتقل إلى فرنسا أضرب عن الطعام لمدة 33 يوم من أجل إثارة القضية الوطنية للرأي العام العالم. أنظر: بشير بلاح: تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1990، ج2، دار المعرفة، الجزائر، 2000، ص 231.

[4] جودي أتومي: العقيد عميروش بين الأسطورة والتاريخ، وزارة المجاهدين الجزائر، 2008، ص 57.

لكن عند عبور خط السكة الحديدية الرابط بين بجاية وبني منصور قرب قرية الشرفة جنوب تازمالت يوم22 جويلية 1965 فوجئوا بهجوم مباغت للقوات الفرنسية، وعلى إثر ذلك هرب البغل الحامل لمسودات وثائق المؤتمر باتجاه ثكنة تازمالت ووجدت جماعة المؤتمر نفسها أمام حقيقة أن العدو أصبح على علم بالمؤتمر قبل انعقاده[1]. وإزاء هذا الحادث الغير متوقع فكر المسؤولون إلى إلغاء الاجتماع أو على الأقل إبعاده أقصى ما يمكن عن القبائل خصوصا وأن ردة فعل الطرف الآخر تجسدت في تركيز القصف على المنطقة، وأقامت مركزا عسكريا بقلعة بني عباس[2].

[1] جودي أتومي: العقيد عميروش بين الأسطورة والتاريخ، مرجع سابق،ص59.

[2] محمد الصالح صديق رحلة في أعماق الثورة مع العقيد إعزورن محمد (بريروش)، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2013، ص 190.

المطلب الثاني: أسباب إختيار مقر إنعقاد مؤتمر الصومام

وبعد التشاور تم الاتفاق على عقد المؤتمر في منطقة وادي الصومام، حيث مركز الولاية الثالثة وبالضبط في قرية إفري أوزلاقن" ولم يكن اختيار هذا عشوائيا وإنما نتيجة مجموعة من الأسباب فيما يلي:

1. وجود المكان في منطقة حصينة ومحاذية لغابة أكفادو ولها اتصال بغابة جرجرة.
2. كان دوار أوزلاقن في تلك الفترة منطقة هادئة ما جعل العدو يعتقد بأنها منطقة آمنة ولا علاقة لها بالثورة[1].

بعد الحملة التي قام بها الجنرال ديغول أعلن العدو أنه قد سيطر على المنطقة وأنها أصبحت تحت سلطاته، فأراد الثوار إثبات عكس ذلك بعقد المؤتمر في تلك الجهة، أما عن سبب اختيار 20 أوت كتاريخ لعقد المؤتمر فيعود إلى كونه يوافق ثلاث ذكريات هامة:

- انتفاضة 20 أوت 1955 التي عمت منطقة الشمال القسنطيني.
- نفي محمد الخامس ملك المغرب يوم 20 أوت 1952[2].

وبعد كل التحضيرات انطلقت أشغال المؤتمر يوم 20 أوت واستمرت إلى غاية 5 سبتمبر 1956 في بيت المدعو مخلوف وقد حضر المؤتمر كل من:

محمد العربي بن مهيدي ممثل المنطقة الخامسة رئيس الجلسة.

رمضان عبان (ممثل) جبهة التحرير الوطني كاتب الجلسة.

عمر أوعمران (ممثل المنطقة الرابعة).

يوسف زيغود (ممثل المنطقة الثانية).

عبد الله بن طوبال (نائب زيغود يوسف).

[1] النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 54 بيان أول نوفمبر، مؤتمر الصومام برنامج طرابلس، المؤسسة الوطنية للاتصال النشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص 15.

[2] مؤتمر الصومام ومهام الإعلام الثوري إعداد المكتب الولائي لمنظمة المجاهدين بجاية مجلة أول نوفمبر، العدد 156-155، ص7.

وكان قد تغيب عن حضور المؤتمر ممثلي المنطقة الأولى "الأوراس" بسبب استشهاد القائد مصطفى بن بولعيد في 25 مارس 1965[1].

كما سجل عدم حضور الوفد الخارجي الممثل لجبهة التحرير وذلك لصعوبة الوصول إلى مكان انعقاده من جهة وإلى كون جيش التحرير ما يزال متواجدا في كل من تونس والمغرب من جهة أخرى، ورغم ذلك فقد شاركوا في أشغال المؤتمر بصفة غير مباشرة عن طريق محمد خيضر الذي قدم اقتراحات باسمهم في إطار الخطة السياسية في المؤتمر[2].

وتبقى المسألة الوحيدة التي يمكن توجيه البحث نحو تقصيها بشكل دقيق في الجانب المتعلق بالطعن في تمثيلية الصومام، وهو ما يقود بصورة مباشرة إلى تسليط الضوء على الحيثيات الحقيقية التي تحكمت في غياب الوفد الخارجي عن المؤتمر إذ يذهب البعض إلى اتهام عبان بتجاوز الوفد والمناورة من أجل تفويت فرصة الحضور على ممثليه (بن بلة خيضر)[3]، على أن مراسلات عبان كانت قد أعلمت الوفد الخارجي بمشروع عقد المؤتمر منذ أن كان مجرد فكرة نظرية في نهاية عام 1955، ويذهب البعض الآخر إلى تفسير ذلك الغياب بتردد عناصر الوفد عن الدخول إلى التراب الوطني[4].

بالنظر إلى امتلاكهم القدرة على القيام بذلك آنذاك بحكم تجربتهم في الحرب العالمية الثانية وفي المنظمة الخاصة ونجاح عدد من القادة من قبلهم في اجتياز الحدود الشرقية في تلك الفترة، وقد كان السبب الرئيسي في عدم حضور الوفد للمشاركة في مؤتمر الصومام يعود إلى الخلاف الشديد بين بن بلة وعبان رمضان، وذلك لأن بن بلة كان يعبر عن استنكاره الشديد للخطوات الانفرادية التي كانت تقوم بها القيادة التنفيذية للثورة في الداخل قيادة العاصمة.

---

[1] عبد المالك عودة، القضية الجزائرية في الأمم المتحدة، كتب قومية، دار القومية للنشر، مصر، د ت، ص29.

[2] محمد العربي الزبيري وآخرون، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954-1962، دار هومة للنشر، الجزائر، د ت، ص 48.

[3] رواية المجاهد شعبان محرز ، تحرير مصطفى عشوي مذكرات مجاهد من أكفادو ، شواهد حية عن ثمن الحرية، دار الأمة للنشر، الجزائر 2013، ص 27.

[4] رواية المجاهد شعبان محرز، المرجع نفسه، ص 27.

إن تلك العلاقة المتوترة لم تكن حافزا لبن بلة من أجل المشاركة، ولعل هذا ما يفسر بعض الشيء نزوعه بنصيحة فتحي الذيب الذي حذره من المغامرة بالتوجه إلى الجزائر[1]، كما أن انشغال عناصر الوفد الخارجي الثلاثة خيضر وبن بلة وآيت أحمد بالجهود الدبلوماسية الرامية إلى إنشاء حكومة في الخارج تفسر أيضا عزلة الخارج كما كان يجري في الداخل، فقد تواجد آيت أحمد في نيويورك وإسبانيا لفترة استمرت بضعة شهور ولم يطلع على المساعي الجارية في الداخل، بينما استمر بوضياف في عزلته في إسبانيا وعند الحدود المغربية إذ كان تركيز كل من بن بلة وخيضر يصب نحو العمل على مشاركة الوفد الخارجي في الندوة المغاربية والتي كان مزمعا عقدها في تونس أواخر أكتوبر 1956[2].

[1] الشريف براكتية: مذكرات مجاهد المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر، الجزائر 2013، ص 71.

[2] زيرا كوبيكارد، الجزائر شهادة صحافي يوغسلافي عن حرب الجزائر تر فتحي سعيدي، موقع للنشر والتوزيع، الجزائر 2011، ص 239.

المبحث الثاني: ظروف إنعقاد مؤتمر الصومام

تمهيد:

على الرغم من الاخفاقات التي شهدتها تلك الاقتراحات إلا أن مساعي قادة الثورة لم تتوقف عند ذلك الحد، حيث بدأ التحضير لعقد اجتماع وادي الصومام والذي جاء في ظروف داخلية وخارجية، كما جاء هذا المؤتمر بجملة من القرارات المصيرية فبعد هجومات 20 أوت 1955 بدأت بعض التطورات تتكشف ويمكن تقسيم تلك الظروف إلى صعيدين داخلي وخارجي.

المطلب الأول: ظروف إنعقاد مؤتمر الصومام على المستوى الداخلي

لقد كانت الثورة كحدث داخلي سلسلة مترابطة كان لاتساعها من حيث المكان واستمرارها زمنيا عكس ما توقع البعض المشككين دافعا لانضمام أعداد معتبرة من أبناء الشعب الجزائري البسيط وعلى رأسه الفئة السياسية وإتاحة الفرصة لكل الوطنيين وكل الطبقات الاجتماعية من كل الأحزاب والحركات الجزائرية الخالصة بأن تدخل معا في معركة التحرير[1]، ولما بلغت الثورة في أذهان هؤلاء حد القناعة بدأ انضمامهم بشكل ملاحظ بداية من منتصف جانفي 1956. وفي هذا الصدد يقول الهادي درواز "... أصبح لابد من إعداد إطارات وقواعد خلفية للجيش... وتجلى هذا بكثرة عندما برزت التشكيلات السياسية مثل انضمام الأحزاب التي تأخرت عن الركب..."[2]، ومن خلال هذه العبارات يمكن لنا أن نبرهن على أن توافد عناصر التشكيلات السياسية على اختلافها قد أكسب الثورة التحريرية دفعة قوية إلى الأمام فبعد عام ونصف من اندلاع الثورة زاد عدد المجاهدين بالآلاف وتطورت العمليات العسكرية وعمت الثورة جهات الوطن والتف الشعب بقادته وباتت الثورة في حاجة إلى تنظيم للمواصلة[3].

وفي المقابل كانت الإجراءات الفرنسية بالمرصاد حيث اعتبرت الثورة عمل عصابات سيزول مع الأيام، أما في الجانب السياسي فقد أعلنت الإدارة الاستعمارية حالة طوارئ منذ عام 1955 لذلك كانت الجزائر تعرف تطبيق التشريع الفرنسي فيما يخص التنظيم العام للأمة أثناء الحرب، وهو التنظيم الذي أكده قانون جويلية 1938 في فرنسا عند دخولها الحرب العالمية الثانية، وبموجب هذا القانون كانت الجزائر تعيش تحت قائمة عشرين لائحة تنظيمية ضمن حالة الطوارئ[4].

---

[1] سليمان الشيخ الجزائر تحمل السلاح، تر: محمد حافظ الجمالي، مذكرات الذكرى الأربعون لعيد الاستقلال، الجزائر 2002، ص 78.

[2] عبد القادر نور: حوار حول الثورة، ج1، إعداد الجنيدي خليفة المركز الوطني للتوثيق والصحافة والإعلام، الجزائر، 1986، ص 168

[3] المجاهد لخضر بن طوبال يستعيد ذكرياته عن أحداث 20 أوت 1955 مجلة أول نوفمبر، ع52، الجزائر، 1981، ص 41

[4] جمال يحياوي: الظروف المحلية والدولية لانعقاد مؤتمر الصومام، ع، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر 201، ص 132.

وقد كان الإعلان عن الظروف الاستثنائية بمعنى التوقف عن العمل بالقوانين والنصوص المعمول بها وقت السلم وأصبح الحاكم العام في الجزائر يتمتع بكل الصلاحيات في استعمال كل الوسائل للقضاء على الثورة ليتبع ذلك بتنصيب ما يسمى بالمكاتب الخاصة لاصاص" وغيرها في المدن والأرياف وهذا كله لمحاصرة الثورة الجزائرية[1]، وفي فيفري 1956 كان قد وصل الاشتراكيون إلى الحكم برئاسة غي مولي الذي زار الجزائر في 6 فيفري من نفس السنة، وقد استقبله المعمرون بغضب لما هو حاصل في الجزائر ليعين هذا الأخير روبير لاكوست وزيرا مقيما في الجزائر ليشن حرب وحشية من أجل الإبقاء على الجزائر فرنسية إضافة إلى ذلك من جملة من القوانين للتضييق على الحريات وعزل الشعب عن الثورة[2]. وذلك عن طريق التركيز على الإدارة المحلية والتقرب من المواطنين أكثر لمراقبتهم ومحاولة كسب ثقتهم فأقدمت هذه الحكومة على حل المجلس الجزائري في أفريل 1956، إضافة إلى التقرب من المواطنين اقتصاديا واجتماعيا خاصة في الأرياف، ولهذا الغرض تم توسيع صلاحيات (SAS) من خلال مراكز AMG ومراكز التكوين المهني الفلاحي... وتمثيل السلطة المركزية إداريا ووضع ضابط الحالة المدنية ليلعب دور رئيس البلدية والمجلس الشعبي ولتضييق الخناق على الحريات تم إصدار قوانين مثل مرسوم 17 مارس 1956 والذي يسمح للحاكم العام بمنع التجمعات، وقد استمر هذا المرسوم إلى غاية 3 جويلية 1962[3].

هذا دون أن نغفل الحديث عن حملات الاعتقال والتعذيب التي تزايدت بشكل ملحوظ في هذه الفترة إلى جانب الإجراءات العسكرية التي عززت القوات الاستعمارية حيث وصل في 11 أفريل 1956 سبعين ألف جندي إلى الجزائر، وفي 4 ماي وصلت فرقة احتياطية كما

[1] عبد القادر نور : المرجع السابق، ص 261

[2] محمد العيد معمر: حامي الصحراء أحمد بن عبد الرزاق حمودة العقيد سي الحواس، سلسلة رجال صدقوا، دار الهدى للنشر، الجزائر، د ت، ص 101.

[3] مصطفى الهشماوي: جذور أول نوفمبر 1954 في الجزائر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، د ت ص 188.

قامت السلطات الاستعمارية بتوحيد القيادات العسكرية تحت قيادة **ماكس لوجن** وبدأ التركيز أكثر على القوات الجولة بمضاعفة عدد الطائرات المقاتلة وطائرات الاستطلاع[1].

المطلب الثاني: ظروف إنعقاد مؤتمر الصومام على المستوى الخارجي

ففي ما يخص الظروف الدولية التي سبقت انعقاد مؤتمر الصومام فقد تمثلت في مظاهرة الطلبة الجزائريين والتي أثبتت نقل الثورة إلى التراب الفرنسي والعاصمة باريس بتاريخ 23 فيفري 1956، وكذلك إعطاء الاستقلال للمغرب في 2 مارس ثم تونس في 20 مارس 1956 فقد أدرك الساسة الفرنسيون أنه من غير الممكن خوض الحرب على ثلاث جبهات[2]، وأيضا طرح القضية الجزائرية لأول مرة على مجلس الأمن واعتبارها قضية دولية ومساندة دول عدم الانحياز في لقاء ريوني في جويلية 1956 بيوغسلافيا للقضية الجزائرية[3]. كما أن فرنسا نفسها أظهرت حركة تطالب بالسلم في الجزائر في خلال 17 و 24 من شهر ماي 1956 وتم تنظيم حركات احتجاجية في شكل إضرابات ضد الحرب بالجزائر من قبل العاملين في المصانع مثل رينو، فقد رفض الحمالون تحميل ونقل الأسلحة للجزائر كما تظاهر ما يقارب 1600 جندي ضد نقلهم إلى الجزائر[4].

[1] رابح لعلي: مذكرات مجاهد في جيش التحرير الوطني والولاية الثانية تر: جناح ،مسعود، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2012، ص 44.

[2] ايفه بريسيتر : في الجزائر يتكلم السلاح، تر: عبد الله كحيل، المؤسسة الجزائرية للنشر ، الجزائر، 1989، ص154.

[3] جمال يحياوي: المرجع السابق، ص 136.

[4] ايفه بريسيتر : المرجع السابق، ص 154.

المبحث الثالث: نتائج أعمال مؤتمر الصومام

المطلب الاول: الاستجابة السياسية لأعمال مؤتمر الصومام

كانت القرارات التي نصت على إحداث هيئات قيادية عليا للثورة من أبرز ما جاء به مؤتمر الصومام الذي استعرض حصيلة النشاط الثوري من خلال تقارير المناطق التي قدمت معطيات هامة حول التطور العددي للجيش وللقاعدة النضالية لجبهة التحرير الوطني، فقد لاحظ المؤتمرون أن التفكك والشتات الذي أصاب أول هيئة أركان الثورة في مرحلة الانطلاقة لم يكن بسبب الظروف الصعبة والانعكاسات التي فرضتها الحرب فقط وإنما كان في جزء منه بسبب الغموض في المهام والصلاحيات وانعدام آليات تنفيذية لتنظيم عملية الإشراف على سير حرب التحرير[1].

فإن المبادرة بوضع الهيئات السياسية العليا للثورة كانت لعبان رمضان ومحمد العربي بن مهيدي[2]، وجاءت في سياق استكمال الجهود التي نجحت من خلالها النواة الأولى للقيادة المركزية في ملأ الفراغ الكبير الذي أحدثه غياب عدد من القادة الرواد، لأن توحيد الجبهة الداخلية سياسيا وعسكريا كان يقتضي وضع قواعد تنظيمية جديدة لتوجيه النشاط الثوري نحو تحقيق أهدافه، وهكذا كان تأسيس الهيئات السياسية العليا للثورة خلال مؤتمر الصومام أول استجابة لتلك الحاجة التنظيمية الملحة[3].

1. المجلس الوطني للثورة الجزائرية:

يعرف المجلس الوطني للثورة بأنه كان برلمان الثورة بالنظر إلى الصلاحيات التشريعية التي أوكلت إليه في الإشراف على الأداء السياسي والعسكري للثورة، وتضع النصوص التشريعية هذا المجلس في أعلى مستويات قيادة الثورة الجزائرية في الفترة الممتدة من

[1] مصطفى بن عمر، الطريق الشاق إلى الحرية دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 56.

[2] بثنية عبد الغني، أحداث مؤتمر الصومام، مجلة الجيش، ع580، الجزائر، 2011، ص21.

[3] محمد الصالح صديق، المرجع السابق، ص 139.

1956-1962 لأنه كان حامي السيادة الوطنية وهو الهيئة التي تمثل القيادة العليا لجبهة التحرير الوطني وصاحب الحق الوحيد في تقرير السلم أو مواصلة الحرب[1].

وكان أيضا الهيئة الوحيدة التي يمكنها الإشراف على الهيئة التنفيذية وأغلب النصوص القانونية المتعلقة بصلاحيات وطريقة عمل المجلس الوطني للثورة الجزائرية التي تم اعتمادها خلال مؤتمر الصومام ثم استلهامها مرة أخرى مطلع عام 1960 ويعود اقتراح إنشاء كل من المجلس الوطني للثورة ولجنة التنسيق والتنفيذ خلال جلسات الصومام إلى عبان رمضان الذي أشار على رفاقه بضرورة وضع هيئتين قياديتين للثورة تكون إحداهما ذات سلطة تشريعية والأخرى تنفيذية خاضعة لها[2]، واقترح أيضا التركيبة العددية لكل هيئة من الهيئتين وبذلك جاء المجلس الوطني موسعا بالنظر إلى ضرورة توفره على الطابع التمثيلي لجميع القيادات[3].

لم تعرف أي تشكيلة للمجلس الوطني للثورة إلا بعدما تم نشرها على صفحات جريدة المجاهد بتاريخ أول نوفمبر 1954، فالوثائق والكتابات المتوفرة لحد اليوم لا تسمح للباحث بالحصول على معطيات دقيقة فيما يتعلق بالخلفيات التي تمت من خلالها عملية تشكيل الجهاز التشريعي الأول للثورة التحريرية لأن محاضر الجلسات التي اعتمدت عليها الكثير من الدراسات حول مؤتمر الصومام لم تشر إلى تفاصيل ضبط تشكيلتي كل من المجلس الوطني ولجنة التنسيق والتنفيذ[4]، وقد أدى طعن بعض قادة الثورة في الصفحة التمثيلية للصومام إلى توجيه اتهامات إلى عبان رمضان بأنه استغل غياب بعض الأطراف من أجل فرض مجموعة من العناصر المقربة منه في عضوية كل من الجهازين التشريعي والتنفيذي للثورة التحريرية، وقد تألف هذا المجلس من 34 عضو منهم 17 عضو كامل العضوية

[1] علي العياشي: مؤتمر الصومام أول مؤتمؤات جبهة التحرير الوطني، مجلة أول نوفمبر، ع78، المنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر، 1986، ص 9.

[2] شتواح حكيمة، المبادئ التنظيمية لقيادة الثورة الجزائرية 1954-1962، رسالة ماجستير في تاريخ الثورة، جامعة الثورة، جامعة الجزائر، 2001، ص 38.

[3] شتواح حكيمة: المرجع نفسه: ص 38.

[4] رشيد خطاب، الخاوة والرفاق تر رضا بوخالفة، دار الكتاب للنشر والتوزيع، الجزائر 2013، ص 299.

والذي تكون من 8 أعضاء داخليا وهم عبان بن بولعيد بلقاسم، بن مهيدي، كريم مقران المدعو عيسات إيدير زيغود وأوعمران و 9 أعضاء يقيمون في الخارج وهم بوضياف، بن بلة، آيت أحمد، خيضر الأمين، دباغين، فرحات عباس توفيق المدني، رابح بيطاط في السجن[1].

2. لجنة التنسيق والتنفيذ (CCE):

انبثقت عن المجلس الوطني للثورة عدد أعضائها خمسة منهم العربي بن مهيدي وعبان، كريم بلقاسم بن خدة وسعد دحلب، وتمثل هذه اللجنة السلطة التنفيذية وتوسعت بعد مدة وأصبح عدد أعضاؤها تسعة[2]، إن التبرير الذي تم تقديمه حول ارتقاء كل من بن خدة ودحلب في مواقع قيادة أعلى هيئة تنفيذية للثورة ارتكزت على أنه جاء موافقا للمبدأ التنظيمي الذي أقر أولوية الداخل على الخارج وأولوية السياسي على العسكري[3].

لم يكن كل من بن خدة وسعد دحلب من بين الحضور في مؤتمر الصومام فقد جاء عبان برفقة بن مهيدي وأوعمران ودهيليس وبوقرة، وترك خلفه بن خدة على رأس قيادة منطقة الجزائر العاصمة وتثبت الرسائل المتبادلة بين العاصمة والوفد الخارجي في القاهرة في الفترة الممتدة ما بين جوان وسبتمبر 1956 أن بن خدة كان يقوم بمهمة النيابة عن عبان رمضان وكان سعد دحلب يقوم تحت إشراف عبان رمضان بمهام مرتبطة بالتنسيق والاتصالات مع المنطقتين الأولى والثانية.

ويمكن القول أن عبان كان وراء تعيين مساعديه المقربين في لجنة التنسيق والتنفيذ بتأييد من بن مهيدي وكريم بلقاسم وأوعمران رغم اعتراضات زيغود وبن طوبال[4].

[1] جاك دوشمان: تاريخ جبهة التحرير الوطني، تر : موجد شراز، منشورات ميموني الجزائر 2013، ص 126.

[2] عامر نحيلة، التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص 70.

[3] مصطفى بيطام: 20 أوت 1955 – 20 أوت 1956 شعاعان مديران على درب نوفمبر 1954، مجلة الذاكرة، ع7 2001، ص 41.

[4] حمادي عبد الله: الحركة الطلابية الجزائرية المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر، الجزائر، 1995، ص 99.

أما عن التنظيم العسكري فقد قسم التراب الجزائري إلى ست ولايات ضبطها بحدود وقسمها إلى مناطق ونواحي، وتشمل كل ناحية عددا من الأقسام لكل ولاية عدة فيالق تتألف بدورها من كتائب[1].

الولاية الأولى: تضم الأوراس، النمامشة.

الولاية الثانية: الشمال القسنطيني.

الولاية الثالثة: بلاد القبائل

الولاية الرابعة: الجزائر العاصمة وما جاورها.

الولاية الخامسة: تضم عمالة وهران آنذاك.

الولاية السادسة: تشمل الصحراء الجزائرية[2].

ويرأس كل ولاية من الولايات قائد يساعده مساعدان وكاتب ويتوفر لكل ولاية هيئة قيادة تتشكل من الرئيس وهو قائد الولاية ومساعدين عسكري وسياسي أم الجيش فتم تقسيمه إلى مجاهد ومسبلين وفدائيين وكان للجيش وحدات أيضا هي الفوج، نصف الفوج الكتيبة والفيلق. كما اعتمدت الرتب العسكرية التي كانت مستعملة في منطقة القبائل، وهي تبدأ من الجندي الأول والعريف الأول والمساعد وملازم ثان وضابط أول وضابط ثان وصاغ وصاغ ثان[3].

وحددت كذلك الرتب العسكرية لقادة الولايات والمناطق والنواحي والأقسام على النحو التالي:

- ✓ **قائد الولاية:** يكون صاغ ،ثان، ونوابه الثلاثة يكونون برتبة صاغ أول.
- ✓ **قائد المنطقة:** يكون برتبة ضابط ثان، ونوابه الثلاثة يكونون برتبة ضابط أول.
- ✓ **قائد الناحية:** يكون برتبة ملازم ثاني، ونوابه الثلاثة يكونون برتبة ملازم.

[1] عبد الحفيظ أمقرن: مؤتمر الصومام 20 لأوت 1956 إعدادا، تنظيما ومحتوى مجلة أول نوفمبر، ع68، 1964، ص96.

[2] مصطفى بوغابة: من وحي ذكرى 20 أوت 1955 مجلة أول نوفمبر، ع، المنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر، 1973، ص 9.

[3] مصطفى بوغابة، المرجع نفسه، ص 9.

✓ **قائد القسم:** يكون برتبة ملازم مساعد ونوابه الثلاثة يكونون برتبة عريف أول[1].

أما ما يتعلق بالمرتبات والمنح العائلية فقد كان كل مجاهد يتقاضى مرتبا حسب سلم تصاعدي مع مرتب يتراوح ما بين 1000 و 5000 فرنك، وكل مجاهد وراءه عائلة ينفق عليها تعطى له منحة شهرية، كما يعطى المسجلون إعانة على نفس القاعدة التي يعامل بها المجاهدون إذا عملوا لمدة ثلاثين يوما، والأسرى وعائلات الشهداء تعطى لهم الإعانات التي تمنح للمجاهد، وتمنح كذلك لسكان المدن والقرى[2].

كما أقر المؤتمر كذلك الألفاظ المستعملة في صفوف جيش التحرير الوطني وهي:

المجاهد: هو جندي جيش التحرير الوطني، المسبل : هو المشارك في العمل الاستعلاماتي والمدني.

الفدائي: هو عضو الجماعة المكلفة بالهجومات على المراكز في المدن[3].

[1] عبد المالك بوعريوة: العلاقة بين الولايات التاريخية للثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، قسم التاريخ 2005-2006، ص 77

[2] محمد زروال: إشكالية القيادة في الثورة قبل مؤتمر الصومام وبعده محاضرات المجلس الأعلى، الجزائر، 2000، ص 120.

[3] فريخ الخميسي: دور العقيد أحمد بن عبد الرزاق (سي الحواس) في الثورة التحريرية 1954-1959، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص تاريخ معاصر، جامعة الجزائر ، 2008-2009، ص 31.

المطلب الثاني: ردود الفعل على قرارات مؤتمر الصومام

1. رد فعل الوفد الخارجي:

أثارت قرارات مؤتمر الصومام 20 أوت 1955 ردود فعل معارضة ضلت تنمو إلى أن أصبحت واقعا مرا أثرت بشكل كبير على سير الثورة، فبعد أن أبلغ عبان رمضان أعضاء الوفد الخارجي لجبهة التحرير في القاهرة عن نتائج المؤتمر مرفقة برسالة شارحا فيها تلك القرارات وتناول ما يلي[1]:

أولا: تعيين المجلس الوطني للثورة

فقد كتب عبان اعتمدنا لتعيين مجلس الثورة على مقياسين أولا الدور الذي لعبه الإخوة وثانيا أهمية ذلك الدور.

ثانيا: استحالة قيادة الثورة من الخارج

ثالثا: أن الداخل مصدر شمولية الثورة

كما حرص عبان على معرفة رأي الوفد حول ذلك[2].

وبعد تلقي بن بلة الرسالة غضب واستنكر ورأى أن الثورة في الداخل فصلت نهائيا في مسألة الزعامة والصراع على السلطة وذلك لأن بن بلة أراد تسيير الثورة من الخارج تماما كما كان مصالي الحاج يسير حزب الشعب من السجن تارة ومن جنيف تارة أخرى[3]. حيث أرسل بن بلة رسالتين ردا على عبان رمضان فالرسالة الأولى تمثلت في طلب تأجيل الإعلان عن قرارات المؤتمر إلى غاية الاستماع إلى وجهة نظر الجميع وهذا بسبب تجاهل بعض القرارات التي تضمنها بيان أول نوفمبر، أما الرسالة الثانية فقد تمثلت بوضوح بعد تأكده من قرار عزله ورفاقه من الجهاز التنفيذي لقيادة جبهة التحرير الوطني[4].

---

[1] محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص 111.

[2] تيزي ميلود، خلفيات الصراع بين الداخل والخارج بعد مؤتمر الصومام 1956، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية، عدد 01، ص 153.

[3] حميد عبد القادر : فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة للنشر، الجزائر، 2007، ص 170.

[4] حميد عبد القادر، المرجع نفسه، ص 170

كما ألح بن بلة على أنه "لا الإخوة في القطاع الوهراني ولا الإخوة في القطاع القسنطيني ولا الإخوة في الوفد الخارجي شاركوا في إعداد عمل أساسي يشكك في الطابع الإسلامي لمؤسساتنا"، كما ذكر إن القرارات تكرس حضور عناصر ضمن الأجهزة القيادية للجبهة تمثل انحرافا حقيقيا عن المبادئ الملموسة لثورتنا". كما نجد مهساس الذي قدم نفسه ممثلا عن بن بلة ومسؤولا في تونس وقادة آخرون رفضوا الاعتراف بقرارات مؤتمر الصومام وبالتالي تتلخص انتقاداتهم في عدم صحة مبدأ أولوية الداخل على الخارج وعدم قبول مبدأ أولوية السياسي على العسكري وانتفاء طابع التمثيل عن المؤتمر لغياب ممثلي وهران والأوراس والنمامشة وسوق أهراس والوفد الخارجي طبعا[1].

كما نجد بأن بعض الكتابات تجمع بأن الوفد وصل إلى الحدود الليبية وظل ينتظر طويلا ولم يأتي أحد لنقله إلى الداخل، يذكر أحمد بن بلة فبقينا ننتظر في روما لمدة ثمانية أيام ثم انتقلنا إلى طرابلس الليبية وانتظرنا لمدة خمسة عشر يوما[2].

كما أدى مبدأ أولوية السياسي على العسكري إلى انعكاسات خطيرة حيث تمادى عبان رمضان في إعطاء مكان للمحافظ السياسي وزاد في حدة النقد الموجه للعسكريين فتغيرت نظرتهم تجاهه، فحتى كريم بلقاسم أصبح يساند أفكار بن بلة فقد قدم هذا الأخير تقريرا تضمن انتقاداته لجماعة عبان رمضان[3].

كما نجد أن علي كافي قد ذكر باعتباره من الحاضرين لأشغال المؤتمر قائلا: "إن فكرة الثورة الاجتماعية كانت فكرة واضحة في أذهان الجميع قبل مؤتمر 1956، الذي اتخذ قرارات خطيرة شكلت مكبحا للثورة لأن تشكيلة القيادة المنبثقة عنه عادت بنا إلى وضع ما قبل 1954[4].

---

[1] طاعة سعد: دور النواب المسلمين في الحياة السياسية بالجزائر 1947-1956، دار كوكب للعلوم، الجزائر، 2012، ص 333.

[2] زبيحة زيدان المحامي: جبهة التحرير الوطني جذور الأزمة، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر، 2009، ص 113.

[3] عبد الكريم شوقي: المرجع السابق، ص 73.

[4] زبيحة زيدان المحامي، المرجع السابق، ص 111.

كما نجد أن هناك اعتراض من الولايات الشرقية والغربية والتي تغيبت عن حضور المؤتمر، فالناحية الشرقية وبالذات سوق أهراس كان لها موقف خاص من ذلك وهو ما أوضحه إبراهيم العسكري في كتابه لمحات من مسيرة الثورة التحريرية ودور القاعدة الشرقية إذ قال

من جملة سلبيات مؤتمر الصومام أنه لم يعر اهتماما للمنطقة الواقعة أقصى الشرق[1].

فهذه المنطقة لم تحضر في ذلك الوقت لكونها لم تتمتع بالصلاحيات التنظيمية التي تخولها حق الحضور[2]، كما نجد الولاية الأولى ورغم دورها العظيم في تفجير الثورة إلا أنها عرفت ظروف قاسية بداية من اعتقال قائدها مصطفى بن بولعيد هذا الحدث ترك فراغا على مستوى القيادة وبعدها موته الغامض وتلى ذلك استشهاد شيحاني الذي كان محل ثقة بن بولعيد فكل هذه الأحداث لعبت دورا سلبيا في نشوب صراعات وتمردات في الولاية جعلها تتغيب[3].

كما استغل **أحمد محساس**[4] عدم رضا مسؤولي الأوراس عن المؤتمر فعقد اجتماع في غردم و بتونس حضره عمار العسكري المدعو بوقلاز والطاهر غروطة ومسعود عيسى ولزهر شرايطي، ومحمد قنز والحاج علي حمدي وطاهر زبيري وبلقاسم زبيري، ذكرت في هذا الاجتماع الانتقادات التالية:

غياب ممثلي بعض الجهات وعدم قبول مطلب سوق أهراس كولاية، ومبدأ أولوية السياسي على العسكري والداخل على الخارج مطعون فيها لأن المناضلين سواسية سواء كانوا في الداخل أو الخارج، سياسيين أو عسكريين[5].

---

[1] عمر توهامي: مؤتمر الصومام وأثره في تنظيم الثورة، دار كرم الله للنشر والتوزيع، د م، 2013، ص 64.

[2] محمد زروال: إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية الولاية الأولى نموذجا المطبعة الرسمية البساتين، الجزائر، 2007، ص 263.

[3] رشيد أجعود: الشاهد الأخير، تر: حميد بوحبيب، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2012، ص 160.

[4] أحمد محساس من مواليد 17 نوفمبر 1923 ولاية بومرداس من عائلة ريفية انضم إلى صفوف حزب الشعب وحركة انتصار الحريات الديمقراطية في بداية الأربعينيات تعرض للاعتقال والسجن أكثر من مرة، شارك في تأسيس المنظمة السرية 1949-1952) OS)، اعتقل سنة 1950 بتهمة الانتماء إلى المنظمة، وفي 1952 تمكن من الهروب من السجن، حاول حل الخلافات التي ظهرت في المنطقة الشرقية تحاور مع السلطات التونسية لمنه تعرض لمحاولة اغتيال كادت أن تؤدي إلى مقتله فلجأ إلى ألمانيا.

[5] رشيد أجعود: المرجع السابق، ص 162.

إثر ذلك طلب أحمد محساس إلغاء مؤتمر الصومام وتنظيم مؤتمر آخر إلا أن ذلك كان مستحيلا نظرا إلى ظروف العرب وإلى الظروف الداخلية في بعض الولايات، حتى الغيابات لم تكن مقصودة بل وليدة ظروف قاهرة وفي 5 ديسمبر 1956 وجه الأمين العام دباغين إلى تونس ليقنع المسؤولين التونسيين بضرورة التعامل مع لجنة التنسيق والتنفيذ لا مع أحمد محساس، فشعر هذا الأخير بأن تحركاته مراقبة فغادر تونس[1].

أما عن الخلافات الشخصية بالولاية الأولى فإنها أدت إلى ظهور أفواج متفقة على مواجهة القوات الفرنسية ومختلفة فيما بينها، هذا ما يسمى بأفواج المشوشين[2].

هذا ما جعلهم يفكرون في إنشاء ولاية جديدة تسمى بعين البيضاء تكون منفصلة عن الأوراس، فتم الاتصال بكل من عمار بوقلاز عن منطقة سوق أهراس وعبد الله بلهوشات عن منطقة سدراتة وعمار راجعي عن نطقة مسكيانة وعلي حامدي الحركاتي ممثلا عن الحراكتة، ومعهم كل من الطاهر سعيداني وسعد السعود والحاج لخضر بلايلية، وعلي جميلي حيث جرت المفوضات بينهم مع الاتصال بالحاج معيوف طلبة، لكن أمر هذه الاتصالات والمفاوضات انكشف وذاع سرها بسبب وجود اثنين من الأشخاص كانا في الظاهر في صف الذين أرادو تأسيس الولاية الجديدة، لكنهم في أسرارهم كانوا يسربون المعلومات إلى جماعة مؤتمر الصومام[3].

لذلك فإن ابراهيم مزهوحي وبن عودة عندما كانا متوجهين إلى الولاية من جهة تبسة لتبليغ وشرح قرارات المؤتمر سمعا بخبر اجتماع الإطارات السابق في الحدود لتأسيس الولاية الجديدة وقطع الطريق أمام جماعة الصومام، سارعا فغيرا وجهتهما والتحقا بهم لتدارك الأمر[4].

---

[1] عمر شيخ العيدوني، مملكة الفلاقة، منشورات بونة للدراسات والبحوث، عنابة، 2013، ص 98.

[2] جمعية الثقافة والتاريخ للمعارك الكبرى عبر ولاية قالمة محطات الثورة التحريرية من 01/11/1954 إلى 03/07/1962، مطبعة بوناب، قالمة، 2004، ص 45.

[3] عون يمينة: الدور التنظيمي لمؤتمر الصومام وتأثيره على الثورة 1954/1962 (الولاية 6 نموذجا)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ معاصر جامعة محمد خيضر بسكرة 2012/2013، ص 11.

[4] المرجع نفسه، ص 12.

فاتصل بعمار بوقلاز وأقنعه بضرورة التخلي عن فكرة تأسيس الولاية الجديدة وأغرياه بتعيينه قائدا للقاعدة الشرقية التي تم إنشاؤها في تلك المرحلة، وبذلك فشلت المحاولة واستطاع جماعة الصومام السيطرة على الحدود وتمكنوا من فرض النظام[1].

إن سبب الخلاف بين قيادات مؤتمر الصومام وقيادات الولاية الأولى هو أن هؤلاء كانت لهم صلاة بالقيادة الأولى للثورة: آيت أحمد خيضر ، بن بلة، ولم تكن لهم علاقة بقيادات مؤتمر الصومام، وكانوا على اتصال بأحمد محساس المتمركز في الحدود والممثل لجماعة بن بلة الذي كان ضد قرارات المؤتمر، كما أنه كان على اتصال بجماعات الأوراس تسليحا وتموينا عبر تونس وليبيا بواسطة طالب العربي، عبد الحي عبد الكريم هالي وكلهم من وادي سوف[2].

أثناء هذا الاجتماع لم يصل المجتمعون إلى قرار مشترك أو اتفاق، وقد احتدم الأمر حتى وصل حد استعمال السلاح مما أدى إلى قتلى وجرحى، بعد ذلك تفرق المجتمعون ودخل فريق منهم أرض الوطن والبعض الآخر بقي في تونس[3].

[1] محمد عجرود، الملف السري لإغتيال الشهيد مصطفى بن بولعيد منشورات الشهاب الجزائر، 2015، ص 124.

[2] عبد الله شريط، محمد الميلي: الجزائر في مرأة التاريخ مكتبة البحث للنشر، الجزائر، 1965، ص232.

[3] عبد الله شريط محمد الميلي: المرجع السابق، ص232.

خلاصة الفصل الأول:

تميز مؤتمر الصومام بالشمول و العمق في معالجة قضايا الثورة الجزائرية التي كانت إلى حين انعقاده تعتمد على المبادرات الفردية و اجتهادات قادتها الميدانيين، فقد أعطى الثورة هيكلاً تنظيميا شاملاً في مختلف النواحي السياسية والعسكرية و الإجتماعية و غيرها، بحيث لم يترك مجالاً من المجالات لم يدرسه دراسة وافية و يحاول إيجاد الحلول المناسبة له و بذلك عالج مختلف القضايا العالقة.

الفصل الثاني:

قرارات مؤتمر الصومام السياسية و العسكرية

الفصل الثاني: قرارات مؤتمر الصومام السياسية و العسكرية

تمهيد:

لقد فتحت قرارات مؤتمر الصومام الباب على مصراعيه الأزمات وصراعات داخل الثورة، بين السياسي والعسكري من جهة بين الداخل والخارج من جهة أخرى، وذلك نتيجة المبدأين الذي جاء بهما عبان رمضان في المؤتمر وهما "أولوية السياسي على العسكري والداخل على الخارج". ولقد لقي معارضة شديدة من طرف العديد من القادة خاصة أعضاء الوفد الخارجي، واعتبروا بأن عبان رمضان وأعضاء لجنة الصيانة يريدون إحتواء الثورة والسيطرة عليها. وكان عبان رمضان يدرك أنه من أجل تحقيق هذا القرار على أرض الواقع وجب عليه إقناع الوفد الخارجي(آيت أحمد، بن بلة، خيضر) الذين عارضوا مقررات مؤتمر الصومام.

وفي هذا الفصل سنحاول التطرق إلى أهم القرارات السياسية و العسكرية لمؤتمر الصومام و لقد قسمنا فصلنا كما يلي:

المبحث الأول: إشكالية السياسي والعسكري في جيش التحرير الوطني من خلال مؤتمر الصومام.

المطلب الأول: أهم القرارات المنبثقة عن مؤتمر الصومام

المطلب الثاني: تأزم الصراع و القضاء على المشكلة نهائيا

المبحث الثاني: دراسة لقرارات اجتماع المجلس الوطني للثورة

المطلب الأول: القرارات السياسية

المطلب الثاني: القرارات العسكرية

المبحث الأول: إشكالية السياسي والعسكري في جيش التحرير الوطني من خلال مؤتمر الصومام

المطلب الأول: أهم القرارات المنبثقة عن مؤتمر الصومام

قدم بن بلة تقريرا مطولا من 27 صفحة انتقد فيها أرضية الصومام وجماعة عبان رمضان وقد اتهمهم بالنقاط التالية:

- ✓ إتهم عبان بتدبير مؤتمر منحاز اقصى منه لأعضاء الوفد الخارجي ورفض مبدأ أولوية الداخل عن الخارج.
- ✓ إعتبر أن مبدأ السياسي على العسكري أعطى حسبه مكانة للسياسيين (غير المؤهلين) والذي ألقى على عاتقهم تدهور الوضع السياسي.

وقد قام بن بلة بتكليف أحمد مهساس، بتنظيم مقاومة ضد لجنة التنسيق والتنفيذ في تونس وطالبت منطقة "سوق أهراس" بضرورة استقلاليتها عن المنطقة الثانية[1].

وفي هذا الشأن يرد سعد دحلب على الوفد الخارجي وفي مسألة أولوية الداخل على الخارج بإعتباره صانع القرار مع عبان رمضان فيقول **(لا يوجد حسب ما أعرفه أية نصوص أو قوانين تمنع مسؤولا يعمل في الخارج من الرجوع إلى الداخل والعودة إلى صفوفه)** وفي تأكيد لهذا المبدأ وتوضيحه يقول "إننا في الداخل نقاوم ، نقاتل ونعلم بمجريات الأمور، نعرف إذا كان في إمكاننا التقدم أو التراجع، إذا كان بإمكاننا الصمود أولا ومهما كانت القرارات في اتجاه أو في آخر للحرب أو السلم، فالقرار لا يمكنه أن يطبق أو يرفض إلا في الداخل ومن طرف الداخل"[2].

[1] حميد عبد القادر، عبان رمضان مرافعة من أجل الحقيقة، منشورات الشهاب الجزائر، 2003، ص 31

[2] سعد دحلب، مصدر سابق، ص 30-31.

وتشير بعض المصادر أن أنصار عبان رمضان هم من اختلقوا فكرة أولوية السياسي على العسكري، وذلك من أجل التفاوض والمسالمة مع المعتدين[1].

ويرى "ابراهيم الونيسي" أن هناك سوء فهم في مدلول عبارة "أولوية السياسي على العسكري" وأن المقصود بذلك المبدأ هو تنسيق العمل السياسي على العمل العسكري[2].

وبعد تأسيس لجنة التنسيق والتنفيذ قامت بإرسال وفد متكون من (مصطفى بن عودة، عمر أوعمران، ابراهيم مزهودي)، إلى تونس الشرح مقررات المؤتمر وإقناع الرافضين بهذه الفكرة إلا أن ذلك لم يغير في الأمر شيئا، وتوسع نطاق دائرة الصراع بين الطرفين.

حل مشكلة:

إثر هذه الأحداث دعى المجلس الوطني للثورة إلى عقد اجتماع ثاني في القاهرة من 20 إلى 27 أوت 1957[3]، من أجل حل الصراع بين السياسي والعسكري، وقد خرج هذا المؤتمر بجملة من قرارات أهمها:

- إلغاء أولويتي مؤتمر الصومام أي أنه ليس هناك أولوية انقلاب داخل القيادة العليا للثورة. ولقد تم إدخال إطارات في القيادة للثورة، حيث أدخل أربعة عقداء كأعضاء وهم: (بوضياف، وبن طوبال[4]، أو عمران، محمد شريف) إلى جانب كريم بلقاسم.

وأضيف إليهم كل من السياسيين (فرحات عباس، عبد الحميد مهري[5]، ولأمين دباغين) وأبعد بن خدة، وسعد دحلب وكذلك عبان رمضان.

---

[1] صالح عباد، عبان رمضان والطموح القاتل لقيادة الثورة (1955/1957)"، مجلة كان التاريخية" ، ع ،27، السنة الثامنة، مارس 2015، ص91.

[2] إبراهيم الونيسي، الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة (1954/1962)، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص ص 57-58.

[3] حباشي شاويش، "مؤتمر الصومام أراء وموقف"، مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، م ،2 ، ع 4، جامعة الجزائر، ص 30.

[4] بن طوبال من مواليد 1923 بميلة، انخرط في صفوف حزب الشعب الجزائري، تدرب في المنظمة الخاص ثم حكم عليه غيابا بالسجن المؤبد بعد اكتشافها سنة 1950، شارك في اجتماع ،22 للمزيد أنظر، محمد العربي الزبيري، قراءة في كتاب عبد الناصر وثورة الجزائرية، الطباعة الشعبية للجيش، الجزائر، 2007، ص 138.

[5] عبد الحميد مهري، ولد 3 أفريل 1926 بالحروب قرب قسنطينة، أنخرط في حزب الشعب الجزائري ثم الحركة انتصار الحريات الديمقراطية، كان ضمن الوفد الخارجي، وتمثل جبهة التحرير في دمشق سوريا، وقد كان عضوا في مجلس الوطني للثورة، ولجنة التنسيق والتنفيذ للمزيد أنظر، أحمد مسعود سيد علي عبد الحميد مهري رابط الاتصالات بين حركتي التحرر الجزائرية التونسية"، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، ع 07)، د.ت.ن، ص252-253.

المطلب الثاني: تأزم الصراع و القضاء على المشكلة نهائيا

لم يرضى عبان رمضان بهذا الانهزام، حيث عين في منصب مكلف بالإعلام والدعاية ودخل مجددا في الصراع مع العقداء واتهموه بالديكتاتورية، والتطلع للسلطة، ورغم محاولات باقي السياسيين أمثال فرحات عباس، لتهدئة الوضع إلا أنهم فشلوا أمام إصرار عبان على المواجهة فأفتحت جولة جديدة من الصراع بين السياسي والعسكري وقد تم حل مشكلة نهائيا بتصفية عبان في ظروف غامضة بيوم 27 ديسمبر 1957، في تيطوان في المغرب الأقصى[1].

ولقد تعددت الآراء حول خلفيات وأسباب تصفية عبان رمضان فهناك من يرجعها إلى العسكريين الذين تخلصوا منع لأنه أراد أخذ الحكم بدفاعه المستميت، عن مبدأ أولوية السياسي علي العسكري، أما البعض فأرجعها إلى المخابرات الفرنسية اليومية من خلال بعض الخونة في صفوف الاحتلال الفرنسي، حيث لم تعد هناك ديمقراطية وشفافية[2].

❖ **بعض الملاحظات العامة وخلاصات المناقشات عن جلسات المؤتمر:**

- ✓ بعض هذه الاجتماعات ترى أن المسؤولين العسكريين (كريم بلقاسم، لخضر بن طوبال، عبد الحفيظ بوصوف، عمر أوعمران، محمود الشريف، وعمارة بوقلاز ...) يتخذون موقفا اتجاه قرار ما، لكن بعد مقابلة المسؤولين السياسيين (عبان رمضان، فرحات عباس، الأمين دباغين، عبد الحميد مهري وأمحمد يزيد...)، غير العسكريون موقفهم.
- ✓ انتقلت قيادة الثورة للمسؤولين العسكريين، فاجتماع القاهرة يوم 20 أوت 1957م، كرس مبدأ أولوية جيش التحرير الوطني عكس مؤتمر الصومام، فيقوم الثلاثي

[1] صالح بلحاج، أزمة جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة (1956/1965)، ط 1 دار قرطبة، الجزائر، 2006، ص01.

[2] مختار سالمي، "اغتيال عبان رمضان وجه من وجوه الصراع على السلطة في مؤسسات الثورة الجزائرية"، مجلة الحكمة، ع 15، جامعة تيارت، 2018، ص46.

العسكري كريم بلقاسم، لخضر بن طوبال وعبد الحفيظ بوصوف بإزاحة عبان رمضان باعتباره سياسي[1].

- ✓ القادة العسكريون المذكورون سابقا أصبحوا مسؤولين عن قيادة جيش التحرير وجبهة التحرير الوطنيين في الخارج باسم الشرعية التاريخية والأسبقية في العمل المسلح[2]، فمؤتمر القاهرة عارض أطروحات عبان رمضان التي لم تعد أراءه تجد آذان صاغية خاصة بعد أن فقد تأييد محمد العربي بن مهيدي فهذه القرارات جعلت عبان رمضان عاجزا عن القيام بمهامه المتمثلة في توحيد الصفوف، كونه الوحيد مع سليمان دهيليس اللذان صوتا ضد تعديل مبادئ مؤتمر الصومام (أولوية السياسي على العسكري والداخل على الخارج)[3].
- ✓ بعد هذا المؤتمر نرى أن السياسيين قد خابت أمالهم فحسب ما قاله توفيق المدني: قيل لنا قبل الاجتماع أنه يجب علينا جميعا السكوت والحذر المطلق، لأن الحالة خطيرة جدا، وهناك أعمال تقع تحت طي الخفاء... وستقع تغيرات مهمة في القيادة متعلقة بالسلطة العسكرية والقيادات الداخلية للثورة، أما بصفة سياسية فإنها كانت تهدف إلى خلع الأخ عبان رمضان، فأعماله وأقواله التي سجلت عليه تقتضي إقصاءه من المسؤولية[4].
- ✓ إجتماع لجنة التنسيق والتنفيذ بالقاهرة كان اجتماعا مزدوجا وسريا بين كبار القادة العسكريين فعبان رمضان يتزعم فريقا قليلا من السياسيين عكس فريق العسكريين، وقد تمكنوا من التغلب على الصعاب ونزع المسؤولية من عبان رمضان وإقرار سلطة لجنة التنسيق والتنفيذ الخاضعة لأقوال وأفعال الثلاثي: كريم بلقاسم عبد الحفيظ

---

[1] عبد الحميد براهمي، في أصل المأساة الجزائرية شهادة عن حزب فرنسا الحاكم في الجزائر 1958 – 1999، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2001، ص 43.

[2] عبد الواحد بوجاب، الجانب العسكري للثورة الجزائرية المنطقة الخامسة الولاية الأولى التاريخية، ص 213-214/ على الرابط: http : // albordj. Blogspot.com.

[3] عمر بوداود، من حزب الشعب الجزائري إلى جبهة التحرير الوطني مذكرات مناضل خمسة سنوات على رأس فيديرالية فرنسا 1957–1962، ترجمة: محمد بكلي، دار القصبة، بوزريعة ،الجزائر، 2007، ص ص 216 217

[4] أحمد توفيق المدني: مصدر سابق، ص 490

بوصوف ولخضر بن طوبال فالقرارات العسكرية التي اتخذت في الخفاء لا يعلم عنها السياسيون شيئا فهم لم يتكلموا عنها أمامهم.

- ✓ قد يعتقد الغائبون عن المؤتمر أنه لم تحصل أية نتيجة إيجابية بينما لاحظ الحاضرون تحسنا في الوضع لأنه أنجزت خطوة مهمة تمثلت في تقوية مواقف الثورة واستمرارها في التحسن شيئا فشيئا.
- ✓ تم عقد اجتماع عام في نهاية المؤتمر وخلاله صودق بالإجماع من قبل الحاضرين على لائحة ختامية وانتهت على الساعة العاشرة والنصف ليلا.
- ✓ الواقع أن هذه النتائج تعبر عن ميلاد موازين قوى جديدة داخل الهيئات القيادية للثورة، بعد انهيار التوازنات التي بنيت عليها سلطة لجنة (C.C.E) المنبثقة عن مؤتمر الصومام قبل سنة، وكان الثنائي عبان رمضان والعربي بن مهيدي الحلقة المحورية فيها، فحدث انقلاب عن مؤتمر الصومام الذي أسس نظاما سياسيا ودبلوماسيا[1].

[1] محمد عباس: الثورة الجزائرية نصر بلا ثمن (1954-1962)، دار القصبة، الجزائر، 2012، ص 235.

المبحث الثاني: دراسة لقرارات اجتماع المجلس الوطني للثورة

انتهى مؤتمر القاهرة المنعقد في 20 أوت 1957م بالمصادقة على جملة من القرارات الهامة التي بدورها ساهمت ولو بقليل في إعطاء متنفس جديد للثورة التحريرية، حيث قامت بتوسيع تشكيلة المجلس الوطني للثورة وأيضا توسيع لجنة التنسيق والتنفيذ، ألغت مبدأ الأولويات، كما أكدت على فكرة التضامن المغاربي بين الأقطار الثلاثة، ودعت الضرورة تشكيل حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية، وعندما قمنا بتحليل هذه القرارات وجدناها أحدثت نزاعات بين القادة السياسيين والعسكرين حيث تم إلغاء بعض القرارات التي طرحها مؤتمر الصومام، وقد جاء هذا التغيير من أجل خدمة الثورة، وهناك من قال أنها لخدمة المصالح الشخصية التي غذتها روح حب السلطة.

المطلب الأول: القرارات السياسية

1. رفع أعضاء المجلس الوطني للثورة إلى أربعة وخمسون (54) عضوا

تأسس المجلس الوطني للثورة (C.N.R.A) على إثر انعقاد مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956م، حيث تكون من 34 عضوا، 17 دائم و 17 مؤقت، وهو بمثابة هيئة عليا لقيادة الثورة، وكذلك يعتبر برلمان وهيئة تشريعية، حيث يجتمع مرة كل سنة أو بطلب من ثلثي أعضائه، أو من لجنة التنسيق والتنفيذ، كما أنه ينظر في القضايا الكبرى والمصيرية للثورة كإيقاف الحرب، المفاوضات الاستفتاء ، ويتخذ قراراته بأغلبية الثلثين[1].

[1] يوسف قاسمي: مواثيق الثورة الجزائرية (1954-1962) أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم: التاريخ، جامعة الحاج لخضر باتنة 2008 2009 ص142.

ومما ذكرنا سابقا أن أحمد بن بلة انتقد قرارات مؤتمر الصومام، وبما في ذلك قرار تشكيل مؤسسات للثورة ومنها نجد المجلس الوطني للثورة"، فقد انتقد تشكيلة هذا المجلس، وما يلاحظ على هذه التشكيلة أنها لا ترمي إلى بث الزعامة كما يراها أحمد بن بلة، وإنما هي تدل على التوحيد بانضمام الأحزاب الأخرى إلى الثورة[1].

وبالنظر إلى المشاكل التي أفرزها مؤتمر الصومام، بالرغم من أن له العديد من الإيجابيات كتنظيم الثورة على جميع الأصعدة، إلا أنه خلف ورائه مجموعة من المشاكل منها الخلافات الحادة بين بعض العسكريين وعبان ،رمضان ونتيجة لظروف أخرى تقرر عقد اجتماع آخر، لكن هذه المرة خارج الوطن المؤتمر الأول للمجلس الوطني للثورة المنعقد في 20 أوت 1957م، وقد دعى هذا المؤتمر إلى رفع أعضاء المجلس الوطني للثورة من 34 إلى 54 عضو.

ومنه فإن المجلس الوطني للثورة قوى شوكة العسكريين على حساب السياسيين، وبالتالي انتصر كريم بلقاسم، وأصبح القائد كما قيل بما أنه الوحيد المتبقي من الأعضاء الستة المفجرين للثورة على قيد الحياة وغير معتقل.

وبالتالي فتوسيع عضوية المجلس الوطني للثورة، يؤدي حتما إلى عدم وجود فوارق واختلافات بين الدائم والاحتياطي فكلهم في المرتبة نفسها ومنه فمهامه تتمثل في المفوضات، وقف الحرب، فهي إذن كما أقرها مؤتمر الصومام[2].

وقد سعت تشكيلة المجلس الوطني للثورة إلى رأب التصدع الذي حدث بعد مؤتمر الصومام وقراراته التي رفضها بعض القادة، ومنه فإن التشكيلة الجديدة قضت مبدئيا على المشاكل التي أفرزتها قرارات مؤتمر الصومام[3].

2. رفع أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ (C.C.E) من 05 إلى 08 أعضاء هذا ما قالته جريدة المجاهد، لكن في كتاب حسين زاهر:

---

[1] زيدان زبيحة المحامي: جبهة التحرير الوطني جذور الأزمة FLN.112-111، ص، 2009، الجزائر، دار الهدى عين مليلة.

[2] يوسف قاسمي: مواثيق الثورة الجزائرية (1954-1962)،مرجع سابق،ص154.

[3] المرجع نفسه،ص155.

الجزائر 1954-1962 يوم بيوم" قال أن عددهم أربعة عشر (14) عضوا وهم حسين آيت أحمد رابح بيطاط، أحمد بن بلة، محمد بوضياف، محمد خيضر عبان رمضان محمود الشريف، فرحات عباس كريم بلقاسم عبد الحفيظ بوصوف لخضر بن طوبال محمد لمين ،دباغين عبد الحميد مهري وعمر أو عمران ومنحها صلاحيات واسعة[1].

المرجعية التاريخية لهذا القرار تعود إلى قرارات مؤتمر الصومام: وهي عبارة عن هيئة أركان الجزائر المكافحة تتكون من خمسة (05) أعضاء وهم (عبان رمضان، كريم بلقاسم، بن يوسف بن خدة، العربي بن مهيدي، سعد دحلب)، ويختارون من بين أعضاء المجلس الوطني للثورة، الموجودون داخل الجزائر.

ومن أجل توسيع لجنة التنسيق والتنفيذ من خمسة (05) إلى أربعة عشر (14) عضوا، جاءت توصيات من أجل ذلك في جلسات مؤتمر القاهرة، ونظرا لدور الاخوة المعتقلين والسجناء في إعداد وتنظيم ثورة الفاتح من نوفمبر 1954م، ونظرا لغياب هؤلاء الاخوة عن مؤتمر الصومام لأسباب لا علاقة لها بإرادتهم ونظرا لاتساع نطاق ثورتنا من جهة أخرى، وما يتطلب من استكمال وتوسيع هيئات القيادة، فإن مجلس الثورة يقررون تعيين حسين أيت أحمد أحمد بن بلة محمد بوضياف محمد خيضر ورابح بيطاط، كأعضاء شرفيين في عضوية لجنة التنسيق والتنفيذ[2].

ومن خلال إضافة أعضاء الوفد الخارجي المسجونين لدى فرنسا، ضمن عضوية لجنة (C.C.E) في اجتماعها المنعقد بالقاهرة، نجد أنها أعادت الاعتبار لهؤلاء وهذا ما تجسد في تصريحاتهم ومراسلاتهم فهم الذين عارضوا قرارات مؤتمر الصومام، فاعتبروها انحرافا عن مسار الثورة ومبادئها الأولى، إلا أن الصراعات والاتهامات المتبادلة لم تتوقف بل زادت حدة وتوترا فهذه الخلافات تعود بالدرجة الأولى إلى أسباب ذاتية ومصلحية، فالصراع من أجل السلطة والتموقع هو الحافز الأكبر الذي غذى الاختلاف بينهم.

[1] محمد عباس: الثورة الجزائرية نصر بلا ثمن،مرجع سابق،ص255.
[2] المرجع نفسه،ص256.

فلجنة التنسيق والتنفيذ هي التي تنهض بالأعباء التنفيذية، حيث تكونت اللجنة في الجزائر وظلت كذلك حتى 27 جويلية 1957م، إذ اضطرت إلى مبارحة الوطن وتوجيه الثورة من وراء الحدود، وبإنشاء هذه اللجنة اتخذت الثورة الجزائرية لنفسها ولأول مرة تكونت سلطة تنفيذية حقيقية، وقد حازت هذه السلطة ثقة البلاد بواسطة مجلس مقيم فيها، وقد مارست اختصاصاتها في أول الأمر داخل الوطن لمدة إحدى عشر شهرا[1].

فتوسيع لجنة التنسيق والتنفيذ في هذا المؤتمر من 05 إلى 09 أعضاء أدى إلى إبعاد حليفي عبان رمضان وهما السياسيين بن يوسف بن خدة وسعد دحلب" ليحل بدلهما سياسيين جدد هما فرحات عباس عبد الحميد مهري ولمين دباغين"، وبذلك رجحت كفة العسكريين في المجلس الوطني للثورة وحتى لجنة التنسيق والتنفيذ وأصبح القرار بيدهم، وبالتالي لم يعد القرار لدى عبان والسياسيين المتحالفين معه سوى أقلية، خصوصا بعدما تمكن كريم بلقاسم من فرض صيغة الأولوية الجديدة لرجال الساعة الأولى أي مفجري الثورة، وكان هو المتبقي الوحيد منهم في الميدان[2].

إن لجنة التنسيق والتنفيذ هيئة جماعية وبالتالي فهي القيادة التنفيذية السياسية والعسكرية المنبثقة عن المجلس الوطني للثورة الذي يعين أعضائها فهم مسؤولون دائما أمامه، ووظيفتهم تنفيذ السياسة التي يحددها المجلس الوطني للثورة[3].

ولهذه اللجنة مسؤوليات واسعة تمتد لجميع المشاكل ما عدا تلك التي تقرر مصير البلاد أي المفاوضات ووقف القتال والانحياز إلى كتلة من الكتل أي المعسكر الشرقي بزعامة الاتحاد السوفياتي أو المعسكر الغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية"، الحل الدولي للمشكل الجزائري، تدخل طرف ثالث في النزاع الجزائري الفرنسي، كما يمنح لها كامل

[1] محمد بجاوي: الثورة الجزائرية والقانون –1960 1961 ترجمة علي الخش مراجعة: محمد الفاضل، ط2، دار الرائد للكتاب الجزائر، 2005، ص: 111.

[2] يوسف قاسمي: مواثيق الثورة الجزائرية (1954–1962،مرجع سابق،ص193.

[3] صالح بلحاج: تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2008، ص 51.

السلطات لتعيين الأعضاء العشرون الجدد في المجلس الوطني للثورة، عند اجتماعهم القادم[1].

إن الذين يعتقدون أن قرارات مؤتمر الصومام ثابتة لا تمس قد أخطئوا، فكل عمل إنساني مدعوا للتحويل والتعديل، وهو ما فعله المجلس الوطني للثورة الجزائرية في دورته لشهر أوت 1957م[2].

[1] يوسف قاسمي: مواثيق الثورة الجزائرية (1954-1962)، مرجع سابق،ص210.
[2] المرجع نفسه،ص211.

المطلب الثاني: القرارات العسكرية

1. جميع الذين يشاركون في الكفاح التحرري باللباس العسكري أو المدني متساوون وبالتالي فالنتيجة لا توجد أولوية السياسي على العسكري ولا فرق بين الداخل والخارج[1].

أما مرجعتيه التاريخية فيعود هذا القرار إلى مؤتمر الصومام حيث ورد كالتالي: مبادئ الحكم هي: أولوية السياسي على العسكري (لأن هدف الكفاح سياسي) وأولوية الداخل على الخارج لأن عناصر التحليل موجودة داخل الجزائر ومبدأ العمل الجماعي لسد الطريق أمام عبدة الشخصية[2].

وفيما يخص أولوية الداخل على الخارج فمؤتمر الصومام لجأ لإقرار مثل هذا المبدأ لأسباب عدة منها : أن قادة الداخل أدرى من قادة الخارج بما هو ضروري للمعركة، فهم أولى منهم بتقدير الأوضاع القتالية واتخاذ التدابير اللازمة في الوقت المناسب لمواجهة تحركات العدو وللتخطيط الميداني بحكم أنهم متواجدون على أرض الوطن ومعايشتهم لما يحدث من تطورات، وهم أكثر دراية باحتياجات المجاهدين وتكييفها مع متطلبات الجهاد والنضال السياسي[3].

جاء مؤتمر القاهرة المنعقد بتاريخ 20 أوت 1957م بإلغاء الأولويات، أي مبدأ أولوية السياسي على العسكري والداخل على الخارج في إطار مخطط للقضاء على المنافسة الشخصية، فإن التوافق بين السياسي والعسكري والداخل والخارج، من شأنه خدمة النشاط الثوري في الداخل والذي يساهم في نجاح مهمة لجنة (C.C.E) وهذا الاتفاق من شأنه دحض الأفكار السابقة القائلة بأن الثورة لا يمكن أن تسير إلا بقاعدة أولوية الداخل على الخارج.

---

[1] محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر (1942-1962)، ج3، وزارة الثقافة بمناسبة الجزائر عاصمة الثقافة العربية 2007، الجزائر، 2007، ص 75.

[2] المرجع نفسه،ص76.

[3] المرجع نفسه،ص76.

فقرار مبدأ أولوية السياسي على العسكري والداخل على الخارج يعد من أخطر قرارات مؤتمر الصومام، فالطرح السياسي الذي تضمنه بيان أول نوفمبر 1954م، الذي أعتبر أن الانتصار على الاستعمار الفرنسي لن يكون عن طريق الحسم العسكري، وإنما عن طريق اعتراف العدو بشرعية القضية الوطنية الجزائرية أي الانتصار السياسي من حيث جوهره موجود ضمن القرار، ويفند المؤيدون فكرة أن المؤتمر كان يمثل انقلابا على الثورة لصالح طموحات شخصية، بهدف إبعاد الشخصيات التي كان لها السبق في تغيير الثورة لصالح عناصر حديثة العهد في الكفاح المسلح، فأعضاء الوفد الخارجي المتواجدون بالقاهرة إلى جانب القيادة المحلية للمناطق الحدودية الشرقية منطقة (سوق أهراس، والولاية الأولى) فأحمد بن بلة اتهم عبان بالهيمنة على المؤتمر وقراراته فهؤلاء السياسيين في لجنة (C.C.E) لم يكونوا من مؤسسي جبهة التحرير الوطني (FLN) في 01 نوفمبر 1954م، فهذا تجاوز لأحقية عناصر الوفد الخارجي في الزعامة الثورية من منطلق السباق في الكفاح المسلح[1].

والمقصود من وضع المبدأين هو تقزيم دور عناصر الوفد الخارجي الذي يتحرك انطلاقا من القاهرة ونيويورك بدون تنسيق مع الداخل، وكان الوفد أيضا يعمل في اتجاه تكوين نواة موحدة بالخارج، وفي هذا الصدد يقول أحمد توفيق المدني في مذكراته (حياة كفاح الجزء الثالث): إننا اجتمعنا بالقاهرة في 02 جوان 1956م مع أهم عناصر الوفد الخارجي.

وكان من جملة الاقتراحات التي عرضت علينا اقتراح تشكيل حكومة مؤقتة في أقرب الأجال وفي اجتماع 03 جوان حاول أحد عناصر الوفد الخارجي أن يضع الجميع أمام الأمر الواقع، بإعلان تشكيلة لجنة تنفيذية عليا للثورة على النحو التالي: ثلاثي الوفد الخارجي المعروف مع ثلاثة أعضاء آخرين هم محمد بوضياف بن مهيدي لمين دباغين، لكن المحاولة باءت بالفشل.

[1] طويلب عبد الله : مؤتمر الصومام (20 أوت 1956) دراسة تحليلية، الملتقى الدولي الثورة التحريرية الكبرى (دراسة قانونية وسياسية)، مجمع هيليو بوليس جامعة قالمة، 08 ماي 1945 كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، يومي و 03 ماي 2012، ص: 81-82.

فقرار أولوية السياسي على العسكري أعطى للجبهة مهمة الاشراف على جيش التحرير وكان وراء هذا القرار عبان الذي يميل لحل تفاوضي مع العدو، كما أعطى الأولوية للهيئة الداخلية وتحديد دور المفوضين السياسيين بتنظيم الشعب وتثقيفه بالدعاية والأخبار والتوجيه ومواجهة الحرب النفسية الاستعمارية الخبيثة، ولكن حدث العكس سنة 1957م بتغليب كفة العمل العسكري على السياسي للقضاء على عبان وتمويه بين الداخل والخارج ومنه الهيمنة على لجنة (C.C.E) والقضاء على دور عبان رمضان التنظيمي للثورة[1].

نجد أن هذا المبدأ أثار الجدل منذ الوهلة الأولى، لا سيما اعتراض عناصر الوفد الخارجي عليه، ظنوا أنهم أقصوا من مؤتمر الصومام، فهم يريدون التواجد في الهيئة التنفيذية، فتصريح أحمد محساس أحد معارضي المؤتمر جريدة الشعب 25 و 26 مارس 1987م حيث قال: أن المؤتمر كان لابد منه، لكنه سجل غياب أطراف عدة وكذلك صرح أن التمثيل في الهيئة التنفيذية خصص للمتواجدين بالعاصمة معتبرا أن أولوية الداخل على الخارج وأولوية السياسي على العسكري من الأمور السابقة لأوانها". وأثار كذلك أحمد بن بلة انتقادات دونها في وثيقة موجهة للجنة (C.C.E) في فيفري 1957م يتأسف في هذا التقرير على منع الوفد الخارجي من الحضور ويرفض مبدأ أولوية الداخل على الخارج لأن الأمر يتعلق بعهد مع الثورة، ومبدأ أولوية السياسي على العسكري لأنه يفتح الباب للإنتهازيين.

إن ردود فعل المعارضين لهذين المبدأين منذ صياغتهما ضمن قرارات مؤتمر الصومام زادت حولهما النزاعات والانتقادات الموجهة لهما، فجاء مؤتمر القاهرة المنعقد بتاريخ 20 أوت 1957م بإلغاء هذا القرار والمساواة بينهم لتفادي الأزمة داخل صفوف لجنة التنسيق والتنفيذ، فأهم قرار صادق عليه المجلس الوطني للثورة هو التراجع عن القرارات المتخذة في مؤتمر الصومام والمتعلقة بمبدأ الأولويات بمصادقة على هذه القرارات أزالت جمع أشكال الغموض والتأويلات التي عرفتها قرارات الصومام كشرط أساسي للحفاظ على وحدة الشعب، خصوصا بتساوي المشاركين في الكفاح التحرري جميعا سواء يرتدون الزي العسكري أي في

[1] طويلب عبد الله : مؤتمر الصومام (20 أوت 1956) دراسة تحليلية،مرجع سابق،ص84.

جيش التحرير أو الزي المدني أي ينخرط في جبهة التحرير سياسيا، فلا فضل للسياسيين على العسكريين ولا فرق بين الداخل والخارج وجميع أعضاء مجلس الثورة الدائمين.

2. طرح مشكلة التسليح وعبور خط موريس[1]

عند اندلاع الثورة التحريرية كان هناك نقص في كمية الأسلحة، فاضطر المجاهدون الأوائل إلى تأسس قواعد خلفية كقاعدة طرابلس الغرب على يد أحمد بن بلة ومصطفى بن بولعيد...، لذلك قام قادة الثورة بتكوين شبكة للتسليح، ومن أبرزهم: أحمد بن بلة، محمد بوضياف، أحمد محساس والعربي بن مهدي وغيرهم من القادة فكانت الأسلحة تتجه من ليبيا إلى تونس ثم الجزائر لتصل إلى المنطقة الأولى ناحية(وادي سوف وتبسة ثم سوق أهراس)، وتوزع على المجاهدين هذا من الجهة الشرقية[2].

أما من الجهة الغربية فكانت أهم عملية لتمرير الأسلحة هي عملية اليخت دينا[3]، حيث أبحر اليخت من بور سعيد (مصر) يوم 24 مارس 1955م ، وكان على متن هذا اليخت قائده ميلان... وسبعة (07) ضباط جزائريين الذين تدربوا في مصر، من بينهم الضابط محمد بوخروبة، وقد وصل اليخت إلى الناظور قرب منطقة مليليه الاسبانية، مع بداية شهر أفريل 1955م فرسى على شاطئ كبدانة، ونتيجة لعطب أصاب اليخت كاد أن يكشف أمره وأمر الأسلحة[4].

---

[1] يوسف قاسمي: مواثيق الثورة الجزائرية (1954-1962)،مرجع سابق،ص218.

[2] المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954: الأسلاك الشائكة وحقول الألغام، طبعة خاصة، الجزائر، (دت)، ص 21.

[3] عملية اليخت دينا هو ملك لملكة الأردن كان يحمل الأسلحة والذخيرة يفوق وزنها 21 طن متجه نحو شاطئ الناظور في الإقليم الاسباني على تراب المملكة المغربية، فهذه الأسلحة موجهة بالأساس إلى جيش التحرير الوطني الجزائري وجيش التحرير المغربي أنظر بالي بلحسن: ملحمة اليخت دينا القصة كاملة لواحدة من عمليات امداد ثورة التحرير بالسلاح ترجمة ومراجعة عبد المجيد بوجلة ثالة الأبيار، الجزائر، 2013، ص23.

[4] الطاهر جبلي، شبكات الدعم اللوجستيكي للثورة التحريرية (1954-1962) أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، اشراف يوسف مناصريه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم التاريخ، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2008 2009، ص 163.

وقد شكلت الحدود الشرقية حلقة ربط أساسية لطريق شاق محفوف بالمخاطر، من مرسى مطروح بمصر عبر السلوم إلى بن غازي ثم طرابلس بليبيا، وبن قردان إلى مدنين ثم قفصة ومدن أخرى تونسية إلى أن تعبر الحدود نحو المناطق الشرقية في الداخل[1].

ومنه فإن السلطات الاستعمارية أدركت الأهمية الاستراتيجية للحدود الشرقية والغربية، كمنافذ لتهريب الأسلحة والذخيرة التي يتحصلون عليها من البلدان العربية الإسلامية.

والأوروبية، وتحويل بعض المناطق إلى قواعد خلفية لتموين ودعم العمل المسلح داخل الجزائر، لهذا بدأت السلطات الفرنسية تفكر في إيجاد حل لسد الحدود وقطع اتصال الثوار مع الخارج، ومنه اهتدت إلى فكرة وضع السد الشائك والمكهرب[2]، فكان أول السدود هو خط موريس[3].

الذي تم تدعيمه فيما بعد بخط آخر ألا هو خط شال[4].

وجراء وضع هذا الخط "موريس" أصبحت الثورة الجزائرية تعيش حالة حصار وأوضاع معقدة.

وقد كان هدف فرنسا من وضع هذا الخط: تقليص نقاط عبور جيش التحرير الوطني، بغية إرغامه على تجميع وسائله في مناطق محددة من حيث المكان من أجل تسهيل عملية اكتشافها، والقضاء على الثورة أو على الأقل اضعافها بشكل كبير، وكذلك منعها من الانتشار نحو تونس والمغرب.

---

[1] الطاهر جبلي شبكات الدعم اللوجستيكي للثورة التحريرية (1954-1962)،مرجع سابق،ص163.

[2] رئيس وزراء الدفاع ما بين 1925 1929م، وهو من اتخذ قرار Paul Painleve تعود فكرة إنشاء خط دفاعي إلى السياسي الفرنسي بول بالوفي انشاء خط دفاعي على طول الحدود الفرنسية الألمانية، أما أندري ماجينو جسد الفكرة على أرض الواقع، حيث أصدر قانون 04 جانفي 1930م المتعلق بإنشاء هذا الخط الدفاعي، وبدأ العمل به سنة 1929م وانتهت أشغاله سنة 1936م. أنظر: مسعود كواني تاريخ الجزائر المعاصر وقائع ورؤى دار هومة، بوزريعة، الجزائر،2011، ص ص 59 60

[3] أندري موريس وزير الدفاع الفرنسي، في حكومة بورجيس مونوري الذي أصدر قرار يقضي بإنشاء خط مكهرب على طول الحدود، من أجل عزل الثورة عن الخارج، وفيما بعد أصبح يعرف باسمه أنظر : جمال قندل: استراتيجية الاستعمار الفرنسي في تطويق الثورة الجزائرية من خلال خطي موريس وشال -1957-1962، دار الكوثر سيدي أ أحمد الجزائر،2013،ص105.

[4] الغالي غربي، نماذج من سياسة التطويق خلال الثورة التحريرية المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الأبيار الجزائر، (دت)، ملتقى الأسلاك الشائكة والمكهرية دراسات وبحوث الملتقى الأول حول الأسلاك الشائكة والألغام، ص 36، 37.

وضع هذا الخط أثناء حكومة بورجيس منوري، وقد تقلدت حكومته من جوان إلى سبتمبر 1957[1].

بدأ البناء في هذا الخط أي خط موريس على الحدود المغربية في شهر جوان 1956م، وبما أن الحدود الشرقية تمثل التهديد الرئيسي للوجود الفرنسي، سارع أندري موريس إلى اتخاذ قرار انشاء خط أخر في الحدود الشرقية في 20 جوان 1957م[2].

وقد نفذ هذا القرار في جويلية 1957م، ابتداء من مدينة عنابة إلى تبسة، وفي شهر أكتوبر من السنة نفسها تقرر توسيع الخط نحو جنوب قرية ،نقرين، أي أنه يمر على المناطق التالية: شرق مدينة عنابة، بشقوق، شيحاني مشروحة ثم سوق أهراس وتاورة، مداوروش العوينات وتبسة، ثم يتم مساره نحو الكويف، بكارية، الماء الأبيض وأم علي، بئر العاتر ونقرين لينته عند مشارف شط الغرسة، وفي الشطر الأخير زود بنظام دفاعي متكون من الرادارات والمدفعية[3].

ويمتد الخط من الجهة الشرقية على طول 750 كلم وعرضه من 30 إلى 60 متر، أما غربا بنفس المسافة ويمتد من الغزوات شرقا إلى بشار جنوبا مرورا ب: المشرية، فقيق، بني ونيق العبادلة العريشة وعين الصفراء، وتتراوح الطاقة الكهربائية ما بين 5000 إلى 6000 فولت وعرضه 10 أمتار. وبجانب الخط وضع على الجهتين أسلاك شائكة وتسمى هذه الخطوط بالإصلاح العسكري تتوفر هذه الأسلاك على مجموعة من الألغام وهي على نوعين: ضد الأفراد، وضد الجماعات، وقد وضعت هذه الألغام على طول الأسلاك الشائكة، أي بمعدل 50 ألف لغم في كل 20 كلم ، وهذا الخط مزود بأجهزة رادار كما قلنا سابقا[4].

---

[1] محمد عجرود، أسرار حرب الحدود 1957-1958 منشورات الشهاب، الجزائر، 2014، ص 64.

[2] المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 الأسلاك الشائكة وحقول الألغام ، ص 25.

[3] المرجع نفسه،ص65.

[4] عمر بلعربي: أساليب ومخططات شارل ديغول العسكرية والقمعية للقضاء على الثورة "خطا شال وموريس أنموذجا"، مجلة التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، عدد40.2018،ص48.

وكان المجاهدون يعبرون خط موريس في الليل، وقد كان المسبلون والفدائيون يقومون بقطع الأسلاك المكهربة على فترات متقطعة، نتيجة السيارات العسكرية التي كانت تراقب الخط المكهرب ، فكان المسبلون يقطعون الأسلاك الشائكة بشكل سريع حينما تذهب السيارات ويتراجعون عندما تقبل[1].

لكن هذا الخط لم يكن رادعا بالشكل الكافي، بل استطاع المجاهدون اجتيازه العديد من المرات من الجهتين الشرقية والغربية من أجل التزود بالأسلحة والذخيرة، وأمام فشل هذا الخط في تحقيق الأهداف المرجوة منه أي تطويق الثورة، وبالتالي قامت السلطات الفرنسية في تدعيم هذا الخط بحاجز أخر أكثر جهنمية من الأول ألا وهو خط شال سنة 1959م.

[1] عبد الله الركيبي : ذكريات من الثورة الجزائرية –1954 1958 طبعة خاصة، دار الفجر، الجزائر، 2005، ص239.

خلاصة الفصل الثاني:

كحوصلة لما قدمناه نستنتج بأن ميلاد جيش الحدود الوطني كان ضرورة حتمية للدفاع عن الأراضي الجزائرية، وكان نتيجة لعدة لقاءات بين مناضلين مغاربة وتونسيين مع مناضلين جزائريين، وهذا يدل على روابط التواصل بين الأقطار الثلاثة، ونقول أيضا بأن القرارات السياسية و العسكرية لمؤتمر الصومام كان لها الفضل في تنظيم جيش التحرير الوطني من كل النواحي وأعطى هذا المؤتمر صورة واضحة عن جيش التحرير الوطني.

الفصل الثالث:

الآثار الإقتصادية لمؤتمر الصومام

تمهيد:

تعتبر فترة ما بين 1954-1962م من أصعب الفترات التي مرت على الشعب الجزائري، حيث عاش مأساة كبيرة، وذلك بسبب تبني المستوطنين لسياسة إستغلال ثروات الجزائر ونهب ممتلكاتها والسيطرة على جل مجالات الحياة من أجل تأمين مصالحهم الإقتصادية هذ ما إنعكس على أوضاع الجزائريين حيث أصبحت كارثية في شتى المجالات، لتكون هذه الظروف وراء انتفاضة الشعب ضد الوجود الإستعماري وتفجير ثورة التحرير.

وفي هذا الفصل سنحاول التطرق إلى أهم الآثار الإقتصادية لمؤتمر الصومام و لقد قسمنا فصلنا كما يلي:

المبحث الأول: مخرجات مؤتمر الصومام الإقتصادية

المطلب الأول: في المجال الزراعي

المطلب الثاني: في المجال الصناعي

المطلب الثالث: في المجال التجاري

المبحث الثاني: الإصلاحات الإقتصادية الفرنسية في الجزائر

المطلب الأول: إصلاحات جاك سوستيل 1955م

المطلب الثاني: إصلاحات ديغول (مشروع قسنطينة) 1958م

المطلب الثالث: الحركة التجارية في الجزائر بعد مؤمتر الصومام

المبحث الأول: مخرجات مؤتمر الصومام الإقتصادية

المطلب الأول: في المجال الزراعي

تعرض الشعب الجزائري لسياسة تدميرية منذ بداية الإحتلال الفرنسي فقدم تمت مصادرة الأراضي الخصبة التي يمتلكها الجزائريين ومن ثم تشريد أهلها إلى مناطق جرداء، وكان هذا أحد العوامل الخطيرة التي أضعفت إقتصاد الشعب الجزائري خاصة وأن الزراعة تشكل القطاع الأكثر أهمية للجزائريين ومورد رزقهم الأساسي[1]، حيث بلغ إجمالي المساحة الزراعية المغتصبة من الفلاحين الجزائريين سنة 1954م حوالي 15مليون هكتار بتقريب[2]. وتميز الإقتصاد الزراعي في الجزائر بأنه إقتصاد مزدوج حيث كانت الزراعة المحلية تنقسم إلى قطاعين متمايزين إقتصاديا هما القطاع الأوروبي الحديث، والقطاع الجزائري التقليدي، فالقطاع الأول يسيطر على أجود الأراضي ويستعمل التقنيات الحديثة ومصادر تمويل توفرها السلطات الفرنسية ونتيجة لهذا حقق معدلات إنتاجية ومداخيل مرتفعة، أما القطاع الثاني يشتغل فيه الفلاحون الجزائريون في أراضي جرداء ويستعمل وسائل بسيطة مما أثر على مردودها الذي كان ضعيف[3].

وبشكل عام عند إندلاع الثورة كان الإقتصاد الجزائري متدنيا حيث وصف الأستاذ محمد العربي الزبيري حالة الفلاحة سنة 1954م بأنها متقهقرة للغاية وهذا مقارنة مع ما كانت عليه قبل الإحتلال وذلك نتيجة الإنتهاكات الإستعمار وعمليات الإغتصاب، وبطبيعة الحال فهذا الوضع المتدهور الذي يعود بشكل أساسي إلى أسباب إقتصادية كالتناقص في إمكانيات الجزائريين وفي أملاكهم العقارية وصعوبة الحصول على القروض بالإضافة إلى فقر التربة

[1] جمانة البخاري، فلسفة الثورة الجزائرية، دار العرب وهران، 2005، ص 88.

[2] المرجع نفسه، ص89.

[3] توفيق صالحي، المجتمع والعمران في مدينة سكيكدة خلال الحقبة الكولونيالية 1838-1962، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008 2009، ص 172.

الذي كان له تأثير على المردود الفلاحي الخاص بالجزائريين حيث كان في ما بين 1950-1956م لا يتعدى معدل خمس قناطير في الهكتار الواحد[1].

ولقد شهد القطاع الزراعي ركودا كبيرا طوال سنوات الثورة في ظل الأحداث التي قلبت بنية الإقتصاد الإستعماري رأسا على عقب، حيث لعبت حالة إنعدام الأمن التي فرضتها الثورة دورا رئيسيا في الأزمة التي مست القطاع الزراعي، فقد تضررت النشاطات الزراعية بدرجات متفاوتة من منطقة لأخرى ، وهذا رجع إلى حرب المزارع (حرق المزارع) والتي تعتبر ميدان من ميادين الحرب الإقتصادية التي اعتمدها جيش التحرير الوطني والتي إستهدفت ممتلكات المعمرين وضيعاتهم وتركزت في المناطق الريفية[2].

وبدأت عمليات حرق المزارع مع إندلاع الثورة، واستمرت إلى غاية الإستقلال والتي تقوم على مهاجمة ضيعات المعمرين وألحقت خسائر مادية جسيمة بالإقتصاد الفرنسي حيث تم حرق المحاصيل الزراعية ومخازن التين وقطع الأشجار المثمرة والكروم خاصة، وتخريب المنشآت الحيوية كالآبار والمعدات الزراعية كالجرارات والآلات الفلاحية المختلفة، ومن جهة أخرى قامت بقتل الحيوانات كالخنازير، وأخذت الخيول والمواشي والأبقار من أجل إستخدامها في النشاط الثوري، كما قاموا بأعمال تخريبية مست مصانع الخمور وورشات صناعة التبغ وحرق الغابات[3]، فبعد مرور ثلاث سنوات من إندلاع الثورة من 1954م إلى 1957م تكمن المجاهدون من تخريب 6,353 ،مزرعة وتم قتل 77,963 رأس من الحيوانات. ضف إلى ذلك أنه تم القيام بكسر وإقتلاع 587,700 شجرة مثمرة[4].

---

[1] رضا بن علو، المزارع الأوروبية بالقطاع الوهراني خلال الثورة بين معضلة الدفاع عن مزرعته وإشكالية التمرد على إدارته (دراسة نماذج)، مجلة الباحث مج 13، ع1، المدرسة العليا للأساتذة الشيخ مبارك الميلي، بوزريعة، 2021، ص 262.

[2] المرجع نفسه، ص263.

[3] أحمد بلخير، الثورة التحريرية في المنطقة الرابعة والولاية السابعة ،(1956-1962)، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في تاريخ الحركة الوطنية والثورة الجزائرية 1830-1962، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2015-2016، ص 167 169.

[4] عدة بن داهة، الإستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الإحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962، ج2، ط ح وزارة الجاهدين 2008، ص 435.

المطلب الثاني: في المجال الصناعي

لم تكن الصناعة الجزائرية بين عامي (1954-1955م) قادرة على تربية إحتياجات البلاد وعلى الرغم من التنوع الكبير في المنتوجات فقط كان هذا القطاع المتخلفان بشكل واضح ولهذا تبنت الجزائر نهج الإستيراد في تصنيع المواد المعدنية والمنسوجات والصناعات التحويلية[1]، وذلك راجع إلى إهمال الصناعة الجزائرية تدريجيا بعد الغزو الفرنسي فمنذ إندلاع الثورة التحريرية إختفت صناعتنا التقليدية وأصبحت الجزائر عن صناعة الأسلحة والوسائل الحربية الخاصة بصناعة السفن التي كانت تتمتع بها الجزائر[2]. وأصبحت الجزائر مثل كل المستعمرات دولة يقتصر دورها على الإستغلال الأقصى لمواردها الطبيعية والبترولية المختلفة وعلى أساسها بدأت الثورة الفرنسية الصناعية والتكنولوجية الفرنسية ولقد ارتفعت كميات المعادن المنجمية المستخرجة عام 1954م، وأصبحت الجزائر تصدر حوالي 600 طن من الفوسفاط و 400,000 طن بناء الفحم إلى الموانئ الفرنسية[3]، لأن فرنسا تبنت الآلات في تطويرها الصناعي بدلا من توظيف القوى العاملة دون الإكتراث إلى الصناعات التي تحتاجها البلاد وهذا ما أثبته ماضي الجزائر ولقد لجأت فرنسا إلى تصدير البضائع المصنوعة بأيدي العمالة الجزائرية الرخيصة لكي لا تسمح بمنافسة السلع الأخرى في السوق الأوروبية[4].

وهكذا ظلت الجزائر وهي التي تنتج ثلاثة ملايين ونصف طن من معدن الحديد بدون صناعة حديدية صلبة، وهذا البلد الذي يتوفر على كميات من الأصواف والحلفاء وغيرها من مواد الخام بكثرة يعاني من نقص الورق والقماش ولا يجد ما يكفي من الأسمدة وهو

[1] أحمد مهساس، الحقائق الإستعمارية والمقاومة، ط.خ، دار المعرفة الجزائر، 2007، ص 107.

[2] المرجع نفسه، ص108.

[3] صالح فركوس، محاضرات في تاريخ الجزائر المعاصر 1912-1962، مديرية النشر لجامعة قالمة، 2011، ص56.

[4] المجاهد، ج4، 94، 25 أفريل 1961، ص 12.

المنتج لحوالي 763,000 طن من الفوسفاط سنة 1955م لأن الجزائر كانت في هذا المجال الإقتصادي في علاقة وثيقة مع فرنسا[1].

ولم يجري تطور الصناعة المستخلصة إنشاء صناعة محلية هامة بإستثناء الفحم والبترول اللذان كان يوفران أقل من 5% من الإستهلاك الجزائري وعلاوة على ذلك كان الإنتاج موجها في الغالب إلى التصدير وبلغت القيمة المضافة لهذا الإنتاج بـ: 19 مليار عام 1955م[2]، وناهيك عن ذلك كانت تشمل الصناعة في الجزائر على الصناعات المنجمية والمعادن والمواد البناء الخاصة بالمشاريع الحضارية العمرانية في المدن والقرى والمستوطنات ومعدات الموانئ والنقل والمواصلات وإدارات الأشغال العامة والمباني الإدارية، بينما نجد أن الصناعات التحويلية فتكاد أن تكون ذات طابع محلي عائلي[3].

ففي عام 1954م تم إفتتاح 15000 منصب في القطاع الصناعي وسبب النمو الصناعي المرتفع تم وضع الخطة الرباعية الثانية (1953-1956م) والتي تشمل المشاريع الصناعية والإستهلاكية بالإضافة إلى قطاعات أخرى لفتح وظائف جديدة (السكن، الصحة، والتعليم) حيث نجد أن في عام 1954م بلغ عدد المشتغلين في القطاع الصناعي 264000 عاملا، وكان هناك 55,000 حرفي ورب عمل منهم 10,000 في الميدان الحرف التقليدية، ومن جهة أخرى قدر الإنتاج الصناعي (الصناعات التحويلة الكبرى، الحرف التقليدية والصناعات الصغيرة المعاصرة) سنة 1955م بنحو 91 مليارا، و بلغت القيمة المضافة بـ: 108 مليارات سنة 1957م.

[1] أحمد مهساس، الحقائق الإستعمارية والمقاومة، مرجع سابق، ص320.

[2] المرجع نفسه، ص321.

[3] توفيق صالحي، المجتمع والعمران، مرجع سابق، ص180.

المطلب الثالث: في المجال التجاري

تميز هذا القطاع تناقص كبير منذ بداية الثورة إلا أن التجارة الداخلية شهدت زيادة في الطلب وذلك بسبب الوجود العسكري المكثف والإستكشافات، ولقد لعب هذا الأخير دورا كبيرا في نمو وإنتعاش القطاع التجاري الداخلي وهذا راجع إلى تنامي نفقات الجيوش العسكرية وزيادة الطلب الداخلي، مما أدى إلى زيادة مبيعات السلع خاصة المواد الغذائية والخمور والسجائر واللحوم، إضافة إلى مواد الإستهلاك الدائم كالأثاث والملابس، كما ارتفعت مداخيل القاعات السينما[1].

أما التجارة الخارجية فقد عرفت تدهورا كبيرا حيث تراجع ميزان المدفوعات نتيجة إرتفاع النفقات العسكرية بسبب عدم إستقرار الأوضاع الإقتصادية والسياسية، حيث إرتفعت حجم الواردات وإنخفضت الصادرات وبالتالي أدى ذلك إلى عجز الميزان التجاري[2]. ففي سنة 1954م بلغ العجز التجاري نحو 77,444,528,000 فرنك قديم، وفي نفس السنة تمثل طغيان الواردات والتي قدرت بقيمة 217,723,721,000 فرنك قديم، مقارنة مع حجم الصادرات التي بلغت 140,279,193,000 فرنك قديم، وهذا ما يبين الإختلال في التوازن التجاري[3]، ثم إرتفع هذا العجز ووصل إلى أقصى مستوياته سنة 1958م وبلغ هذا العجز 274 مليار وذلك راجع زيادة طلبات الجيش على السوق الداخلية وكان هذا تزامنا مع إنخفاض وتراجع الإنتاج الزراعي وخاصة الخمر[4].

كما أن عملية الإستيراد والتصدير تقتصر فقط على فرنسا حيث تتحكم في التجارة الخارجية للجزائر، وتقوم بهذه العملية فئة من المعمرين حيث يجنون أرباحا على حساب فرنسا

[1] توفيق صالحي، المجتمع والعمران، مرجع سابق، ص142.
[2] عدة بن داهة، المرجع السابق، ص181.
[3] أحمد مهساس، مرجع سابق، ص109.
[4] المرجع نفسه، ص110.

والجزائر وبالنسبة للمنتوجات المستوردة تتمثل في الخشب، الأملاح المعدنية، المواد الكيماوية، ومواد البناء[1].

أما بالنسبة لصادرات الجزائر فقد بلغت سنة 1955م ما يعادل 165 مليار، وقد كانت على النحو التالي: النبيذ 36 مليار، الحضر والفواكه 28 مليار، المواد المعدنية 22 مليار إضافة إلى منتوجات مختلفة 29 مليار، وقد كان الخمر لوجده يمثل 50% من الصادرات التي لا تنتمي للمحروقات، كما كانت الجزائر تصدر الفليين والحلفاء والجلود بالإضافة إلى المواد المعلبة[2].

أما قطاع النقل بدوره عجز عن الصمود أمام تداعيات الثورة الجزائرية بعد أن كان قطاع النقل البري والسكك الحديدية عبء الأحداث بعد إستهداف جيش التحرير الوطني للمنشآت والعتاد حيث أثر هذا الأخير على شبكة النقل، وتضرر بذلك نشاط نقل البضائع والأشخاص، وتقلصت حجم المبادلات، حين حاول الجيش التحرير شل الحركة التجارية والتي تقوم على ثلاث قواعد رئيسية وهي التجارة الداخلية والتي ترتكز على الطرق البرية والتجارة الخارجية التي ترتكز على الموانئ، ولهذا شن جيش التحرير حملات تخريبية على كل نشاط تجاري فرنسي وخاصة النقل والذي يعتبر عصب الإقتصاد، وشركة تسويق الإنتاج واستهلاكه، وقامت جبهة التحرير بقطع خط السكة الحديدية وتفكيكه لعرقلة سير القطارات والتي تشتغل على نقل السلع والبضائع[3].

وكان استهداف شبكة السكك الحديدية والقطارات بشكل دائم في سنة 1958م ثم تخريب 240 قاطرة و 2400 عربة، وشملت عمليات التخريب الطرق البرية والجسور وخطوط الهاتف والكهرباء[4]، وهذا بطبيعة الحال أدى انقطاع بعض حطوط النقل بالنسبة للأشخاص

[1] أحمد مهساس، مرجع سابق، ص110.

[2] المرجع نفسه، ص111.

[3] ابن عتو، حرب الاستنزاف خلال الثورة الجزائرية، المعركةالإقتصادية طبيعتها وأساليبها وأهدافها 1954-1962، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، مج 7، ع3 ديسمبر ،2021، ص ص 348 349.

[4] المرجع نفسه، ص350.

نتيجة لتدهور الأمن، أما بالنسبة لنقل البضائع فانخفض بنسبة 20 إلى 25%، وهذا الانخفاض ساهم في زيادة تكاليف المواصلات ومدة السفر، حيث سجل قطاع السكك الحديدية سنة 1956 عجز بلغ 60 مليار تقريبا أي من 45 إلى 50% من المداخيل، والجدول التالي يوضح نشاط السكة الحديدية في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 1954-1959.

ومن هنا نستنتج أنه ساهم الوضع الأمني في التأثير على مختلف القطاعات الإقتصادية خاصة القطاع الزراعي الذي يعتبر عصب الحياة الإقتصادية حيث عرفت تراجعا كبيرا تقريبا في كل المحاصيل وهذ جراء حرب المزارع التي استهدفت كل ماله علاقة بالكولون، فأحدثت إنتصارات كبيرة وخلفت خسائر بالإقتصاد الفرنسي وتراجع، كما لم ينجوا قطاع الموارد الغابية أيضا فبعدما كانت الجزائر تصدر الفليين أصبحت مستوردة له، أما القطاع الصناعي فلم يشهد أي تحسن إلا بعد إكتشاف مادة البترول أواخر العهد الإستعماري، أما القطاع التجاري فقد شهدت التجارة الداخلية تحسن طفيف بسب الوجود العسكري المكثف، إلا أن قطاع الصيد البحري عرف تضررا كبيرا وكذلك كان الحال بالنسبة لقطاع النقل والمواصلات.

المبحث الثاني: الإصلاحات الإقتصادية الفرنسية في الجزائر

تمهيد:

منذ إندلاع أحداث نوفمبر 1954م تبنت السلطات الإستعمارية استراتيجية تهدف إلى إضعاف جبهة التحرير الوطني والقضاء على الثورة التحريرية، وذلك من خلال انتهاج أسلوب الإصلاحات تعبيرا عن نوياها الصادقة في تغيير وتحسين أوضاع الجزائريين في مختلف القطاعات، وذلك تمهيدا للقيام بمشاريع قمعية لخنق الثورة لأن تطور الثورة الجزائرية منذ اندلاعها أدى بفرنسا إلى الإنغماس في أزمات إقتصادية، وأمام هذا الوضع لم تكن فرنسا مستعدة للتخلي عن الجزائر محاولة الاستفادة من ثرواتها الإقتصادية.

المطلب الأول: إصلاحات جاك سوستيل 1955م

واجهت مختلف الحكومات الفرنسية المتداولة الثورة بالقوة والقمع والاضطهاد محاولة منها خنقها، لكن فيما بعد أدرك صناع القرار في فرنسا أنه لا يمكن القضاء على الثورة بالوسائل القمعية فقط بل يمكن تجفيف منابعها من خلال القيام بإصلاحات تنعكس بشكل إيجابي على مستوى معيشة السكان المسلمين، وهي الإجراءات التي دأب جاك سوستيل على تطبيقها منذ توليه القيادة العامة للجزائر[1]، ففي 15 فيفري 1955م استلم جاك سوستيل مهامه الرسمية كحاكم عام في الجزائر، وفي أول لقاء له صرح قائلا: «إنه لا يوجد أبدا أي مشكل مستحيل الحل إذا ما جوبه بحسن نية وبحسن استعداد ولم يراعي في حله الصالح العام وبهذه النية قدمت إن الأعمال التي تواجهنا عظيمة جدا وهي تشمل سائر الميادين»[2].

وقد أكد السيد سوستيل تمسكه بالجزائر فرنسية وتهدئة الوضع عن طريق قيام الحكومة الفرنسية بإصلاحات شاملة وهذا في الجلسة التي عقدها المجلس الجزائري في مدينة الجزائر يوم 23 فيفري 1955م من أجل مناقشة التقرير المالي العام.

[1] يزيد بوهناف، مشاريع التهدئة الفرنسية ابان الثورة التحريرية وانعكاساتها على المسلمين الجزائريين 1954-1962، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، 2013-2014، ص 83.

[2] ابن عتو، حرب الاستنزاف خلال الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص352.

وأوضح سوستيل أنه طور حلا للوضع الإقتصادي في الجزائر مشيرا إلى أن النظام الزراعي قديم جدا وهذا يتطلب تحديثا لتكثيف الائتمان الفلاحي لذلك يرى ضرورة وضع قوانين جديدة تهدف إلى جلب هذه التطورات الزراعية أقرب إلى النظام الفرنسي وبعد إجتماع اللجنة التنسيقية لشمال إفريقيا برئاسة إدغارفور ووافقت الحكومة الفرنسية على خطة سوستيل قدم الحاكم عرضا أمام اللجنة و تدور هذه الإصلاحات حول مجموعة من الإجراءات ومشاريع إصلاحية والنصوص القانونية[1].

❖ **أهداف مشروع سوستيل:**

- تطوير النشاط الصناعي وتوسيعه من خلال تقديم المحفزات وتشجيع المؤسسات الصناعية والتجارية في هذا المشروع وقد تم إقتراح تخفيض أسعار الطاقة الكهربائية وتوحيد أسعارها . مع تلك الموجودة في فرنسا بالإضافة إلى رفع قيمة مساهمة فرنسا في الجزائر إلى 15 مليار فرنك، وتخفيض الضرائب تدريجيا في الجزائر مع نداء المقاولين والصناعيين الفرنسيين للإستثمار في الجزائر، ومنحهم إمتيازات ضريبية.
- إنشاء صندوق التوسع والعصرنة الريفية (C.E.M.R) ويسمح هذا الصندوق للمزارعين ببناء ملكياتهم وتوسيعها من خلال الحصول على قروض متوسطة أو طويلة الأجل والاستفادة من عقود الإيجار، كما ستمكن هذه الترتيبات جميع صغار المزارعين من الحصول على الوسائل الأساسية للإستغلال العقلاني لممتلكاتهم وتوسيعها والقيام بزراعات جديدة[2].
- تهيئة النظام العقاري حيث تم إعداد مشروع لإصلاح نظام العقار الذي اشتهر ببحث طويل من قبل المفتش العام للزراعة باربي (Barbut) ويهدف نص المشروع إلى[3]:

[1] أحسن بومالي استراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954-1962، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، د م، د س، ص 197.

[2] مراد ،عراب مراد ،عراب خطة سوستال لمواجهة الثورة 1955 مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الثورة الجزائرية كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية جامعة الجزائر الجزائر 2001-2002، ص135.

[3] المرجع نفسه، ص133-134.

- ✓ تسهيل المبادلات و إعادة تنظيم الملكية العقارية من خلال فتح قنوات التطهير وإنشاء مساحات الإستصلاح وتهيئة الأراضي.
- ✓ تجميع وتحصيل الإستغلال الريفي من خلال إعادة توزيع جديد وعادل.
- ✓ إجراء تحقيق عقاري يعجل بإصدار عقود الملكية، وتقوم مصالح الولاية العامة بمتابعتها وهي مهمة طويلة المدى.

المطلب الثاني: إصلاحات ديغول (مشروع قسنطينة) 1958م

بعد أن فشلت كل المخططات الإستعمارية لتصفية الثورة لجأت شارل ديغول إلى خطة جديدة لعله يحقق بها ما فشل فيه غيره حيث أن كل حكومة فرنسية كانت تصل إلى الحكم تأتي بخطة تزعم أنها تصلح ما أفسدته سابقتها بدعوى أن الشعب الجزائري إنما ثار من أجل إصلاح وضعه، وهذا مكان يدعو له ديغول حيث أنه لدى زيارته لقسنطينة في3 أكتوبر 1958م ألقى خطابا، في ساحة "لابريش"[1]، أعلن فيه عن مشروعه الإقتصادي والإجتماعي وتم وضع هذا المشروع الإقتصادي المعروف بمشروع قسنطينة في بداية عام 1958م وإستمر لمدة خمسة سنوات يهدف إلى تحقيق بعض الإصلاحات الإجتماعية والإقتصادية للجزائريين لعزل الشعب عن ثورته والسعي من خلاله إلى إعطاء قاعدة إجتماعية موالية لفرنسا على حساب جبهة التحرير الوطني[2].

وألقى ديغول خطابه في 23 اكتوبر 1958م أمام حشود تجمعها الجيش الفرنسي وأجبرت على الإستماع إلى خطابه: « ها أنا جئتكم أيتها الجزائريات والجزائريون لأوضح لكم المستقبل الذي تدعو إليه فرنسا إنه مستقبل ينطوي على إحداث إنقلاب كلي يشمل هذه البلاد الحية الباسلة...إنه إنقلاب يجعل ظروف حياة كل جزائرية وجزائري في تحسن مطرد بحيث يستثمر خيرات الأرض وأعمال السكان وقيم الشعب الممتاز ويعمل على تنميتها

[1] لابريش: الثغرة او الفتحة التي أحدثتها المدفعية الفرنسية في سور المدينة الإحتراق حصونها وترمز إلى بداية الإستعمار على المدينة للمزيد أنظر: فاطمة الزهراء قشي معالم قسنطينة وأعلامها"، مجلة إنسانيات ع 19 20 جوان 2003، ص07.

[2] وزارة المجاهدين من يوميات الثورة الجزائرية 1954-1962، المصدر السابق، ص 84.

ليتبارك أبناء الجزائريين ويكونوا منعمين، وبإختصار يجب على الجزائر أن تأخذ نصيبها مما تستطيع المعدنية أن تقدمه إلى الشعب أو مما يجب عليها أن تقدمه إليهم من خير وكرامة»[1]. وفي نفس الصدد أشار ديغول أن هذه الإنجازات التقدمية ستكون ثمرة للتعاون بين الجزائر وفرنسا، وتحدث أخيرا عن المستقبل حيث قال : «إنه لا يمكن تحديده مسبقا وبكلمات جوفاء، وأنه على أي حال فإن الجزائر ستبني مستقبلها على قاعدتين أساسيتين هما طابع شخصيتها وتضامنها مع فرنسا، وأن الهدف هو تطوير البلاد من خلال جملة من الإستثمارات التي تشمل جميع نواحي الحياة وهو الأمر الذي يقضي للوصول بالجزائر إلى مطاف الدول المتقدمة ودرجة مساوية لأن هذا المشروع يهدف إلى تغيير الوضع الجذري الإقتصادي في الجزائر»[2].

وللوقوف على سير وتنفيذ هذا المشروع قام الجنرال ديغول في ديسمبر 1958م بتعيين بول دولوفرييه[3] كمندوب عام جديد في الجزائر مكلف بمتابعة مشروع قسنطينة بعد أن سبق للجنرال وأن قام بإنشاء مجلس أعلى للإشراف على المشروع، وفي يوم 1 نوفمبر 1958م تم إنشاء مديرية للمخطط والدراسات الإقتصادية لدى المفوضية العامة للحكومة في الجزائر كلفت بـ[4]:

- ترقية وإعداد مخطط التنمية الإقتصادية والاجتماعية للجزائر طبقا للتنظيمات الموجهة من رئيس الحكومة إلى المفوض العام بالجزائر.
- متابعة تنفيذ المخطط الخماسي والبرامج السنوية المقررة من قبل الحكومة.

---

[1] ليلى تيته، تطور الرأي العام الجزائري إزاء الثورة التحريرية 1954-1962، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية جامعة الحاج لخضر، باتنة 2012-2013، ص 226.

[2] شارل ديغول مذكرات الأمل التجديد 1958-1962 ، تر : سموحي فوق العادة منشورات عويدات، بيروت، 1971، ص 72.

[3] دولوفرييه (1919-1995): المندوب العام للحكومة في الجزائر (1953-1960) ولد في 25 جوان 1919 درس الحقوق والعلوم السياسية، ودخل الإدارة كمفتش مالية وانخرط في المقاومة (39- (45) عينه ديغول مندوبا عاما للحكومة في الجزائر، أنظر : عاشور شرفي، قاموس الثورة الجزائرية 1954-1962، تر: عالم مختار، دار القصبة، الجزائر، 2007، ص 15.

[4] يزيد بوهناف، مشاريع التهدئة الفرنسية إبان الثورة التحريرية، مرجع سابق، ص165.

ومن خلال سياسة الإسترضاء التي عرفت دمجا ملحوظا في ظل المشاريع المغرية إستهدف ديغول بهذا المشروع أن يكسب الرأي العام العالمي ويجلبه إليه ويوهمه بأن فرنسا تعمل جاهزة على تحسين أوضاع الجزائريين وتنمية الجزائر عن طريق إنجاز هذا المشروع الإقتصادي والثقافي والإجتماعي[1]، ولكن في الحقيقة لقد وعدت فرنسا بفعل لم تفعله فيما يزيد عن 100 عام عن الإحتلال وعليه فهذه المشاريع لا يمكن عزلها عن السياق العام الذي جاءت فيه وهو مناهضة حركة التحرير الوطني ولا يمكن أن تكون عبارة عن سياسة إستعمارية جديدة لضمان الإبقاء على الحضور الفرنسي في الجزائر عبر هذه الإصلاحات الإقتصادية والاجتماعية مؤكدة على تنمية البلاد[2].

[1] يحي بوعزيز، الثورة في الولاية الثالثة 1954-1962 شركة دار الأمة، الجزائر، 2004، ص176

[2] يزيد بوهناف، مرجع سابق، ص319.

المطلب الثالث: الحركة التجارية في الجزائر بعد مؤتمر الصومام

يعد إضراب الثمانية أيام من بين الأحداث الهامة والبارزة في تاريخ الثورة الجزائرية، فقد جاء تدعيما وتنفيذا لقرارات مؤتمر الصومام الرامية إلى تصعيد الكفاح العسكري والسياسي، مع ضرورة إشراك كافة فئات الشعب الجزائري بمختلف شرائحه في هذا النضال التحرري. لقد كان امتحانا عسيرا، إذ اقتضت ظروف الحرب أن تجد الجماهير الشعبية نفسها في مواجهة حاسمة وغير متكافئة مع المستعمر الفرنسي، لأن ما ميّز هذا الإضراب عن باقي الأحداث الثورية الأخرى أنه لم يكن مألوفا في مدته وشموليته داخل الوطن وخارجه.

الظروف التي اتخذ فيها قرار الإضراب:

أولا: على الصعيد الداخلي:

- عرف الوضع العام في الجزائر قبيل الشروع في الإضراب، تطورات عسكرية وسياسية خطيرة انعكست سلبا على الجزائريين، نذكر منها تصعيد فرنسا الاستعمارية عمليات القمع ضد الجزائريين بمختلف الأنواع والأشكال، وبوسائل فتاّكة وفي غاية الوحشية ومنافية للقيم الانسانية[1].
- تضليل الرأي العام الفرنسي والدولي بحقيقة القضية الجزائرية، فقد كان شعار جاك سوستيل "الجزائر جزء من فرنسا"، ولا مجال للحديث عن استقلالها.
- إرضاء رغبات الكولون المتطرفين الذين ألّحوا في طلب إعدام مناضلي جبهة وجيش التحرير الوطنيين بعد أسرهم، فاستجاب لهم الوزير المقيم روبير لاكوست، الذي أقدم على تنفيذ أحكام الإعدام بواسطة آلة يرجع عهدها إلى القرون الوسطى وهي المقصلة.

[1] يحي بوعزيز، الثورة في الولاية الثالثة 1954-1962 شركة دار الأمة، الجزائر، 2004، ص198.

ثانيا: على الصعيد الخارجي

- اختطاف الطائرة المغربية بتاريخ 22 أكتوبر 1956 التي كان على متنها قادة الثورة التحريرية وهم: أحمد بن بلة، محمد بوضياف، حسين آيت أحمد، محمد خيضر، والكاتب مصطفى الأشرف.
- شنّ عدوان ثلاثي على مصر في 29 أكتوبر 1956 بمشاركة كل من فرنسا وبريطانيا وإسرائيل إثر تأميم الرئيس جمال عبد الناصر شركة قناة السويس الدولية. وجاء هذا العدوان أيضا لوضع حدّ للمساعدات المصرية للثورة الجزائرية على حد تعبير رئيس الحكومة الفرنسية في جانفي 1957أمام مجلس الأمة بباريس بقوله:" أن رأس الثورة الجزائرية هو مصر، فبضرب الرأس تنتهي الثورة وتطمئن فرنسا على جزائرها.

ثالثا: قرار الإضراب والتحضير له:

تطبيقا لقرارات مؤتمر الصومام الرامية إلى تصعيد العمل الثوري والسياسي وإشراك كافة شرائح الشعب الجزائري في الثورة، اجتمع أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ (الهيئة التنفيذية للمجلس الوطني للثورة) في الأسبوع الأول من شهر نوفمبر من عام 1956 وقرّروا شن إضراب عام في الجزائر، لمدة ثمانية أيام بهدف تدعيم مسعى الكتلة العربية – الآسيوية في الأمم المتحدة في العاشر ديسمبر 1956، فأصدرت التعليمات بحوالي شهر تقريبا قبل الموعد المحدّد، قصد إعطاء المهلة الكافية للقيام بالتحضيرات من أجل إنجاح هذا الإضراب. وبعدما تقرّر عقد الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 28 جانفي 1957، اتفق أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ على شنّ الإضراب العام لمدة ثمانية أيام بتاريخ 28 جانفي 1957ابتداء من منتصف الليل إلى غاية 4 فيفري من نفس السنة[1].

لقد أوكلت لجنة التنسيق والتنفيذ مهمة التحضير إلى الولايات الستة، فشُكّلت عدة لجان داخل المصالح والمؤسسات مهمتها التوعية والتوجيه، مع دعوة السكان للتزوّد بالمؤونة طوال

[1] ليلى تيته، تطور الرأي العام الجزائري إزاء الثورة التحريرية،مرجع سابق ص237.

أيام الإضراب، وإيجاد الصيغ الكفيلة لمساعدة العائلات المحتاجة، وتوزيع المناشير والبيانات.

كما شكّلت أيضا لجان خارجية على مستوى تجمعات الجزائريين في الخارج للمساهمة في إنجاح الإضراب. ومن قرارات لجنة التنسيق والتنفيذ، تكليف وحدات جيش التحرير الوطني بتكثيف الهجومات، ونصب الكمائن، وتصعيد عمليات التخريب للمنشآت العسكرية والاقتصادية الفرنسية.

ولإنجاح هذا الإضراب دعت المنظمات الوطنية أعضائها إلى الإضراب والاستعداد له بكل الإمكانيات. وقام الاتحاد العام للعمال الجزائريين بتوزيع المناشير على جميع الفروع النقابية في ك ل المؤسسات، ووزّع منشور خاص وُجّه إلى عمال الأقلية الأوروبية شرح فيه معاني هذه الحركة النضالية. ومن جهته قام اتحاد التجار بنفس العمل مع التجار والحرفيين وأرباب المصانع، وأشرف على تموين الأحياء الجزائرية بالمواد الضرورية احتياطا لهذا الإضراب غير المألوف.

أما جبهة التحرير الوطني، فقد وجّهت منشورا تاريخيا دعت فيه الشعب الجزائري إلى أن يبرهن أمام العالم عن عزمه على استرجاع استقلاله. ولقد أذيع تاريخ الثامن والعشرين من جانفي عبر "صوت العرب" من القاهرة، وانتشر عبر كامل أنحاء التراب الوطني، وفي فرنسا ذاتها بين أوساط الجالية الجزائرية المهاجرة، وكذا ممثلي الجبهة في كل من المغرب وتونس ومصر.

رابعا: سير الإضراب ورد الفعل الفرنسي:

انطلق الإضراب في وقته المحدّد، وشمل منذ اليوم الأول مختلف أنحاء القطر الجزائري، حيث اعتصم الجزائريون في بيوتهم، وتوقّفت مختلف الأنشطة في المدن استجابة لنداء جبهة التحرير الوطني حتى بدت المدن كأنها ميّتة بعد أن أُغلقت محلاتها التجارية وهجرها أصحابها على حد وصف أحد الصحفيين لليوم الأول من الإضراب بمدينة الجزائر بقوله:" إنني لم أرى في حياتي مدينة يخيّم عليها شبح الموت في وضح النهار كمثال القصبة

في إقفار شوارعها ورهبة السكون العميق النازل على دورها كأنّ سكانها في سبات عميق". أما عن نسبة الاستجابة الشعبية للإضراب فتذكر الصحف الأجنبية وحتى الفرنسية المعاصرة للحدث، فقد بلغت 90 بالمائة، سواء في الإدارات والمصالح العمومية الرسمية مثل مصلحة البريد والسكك الحديدية ومختلف أنواع المواصلات أو في الأسواق العامة...

أما عن ردّ فعل الاستعمار الفرنسي فكان رهيبا، حيث جنّد إمكانيات مادية وعسكرية كبيرة مع استعمال كل الوسائل الوحشية لإحباط الإضراب، فأنشأت الإدارة الاستعمارية في أول الأمر إذاعة سرية مزيّفة سمتها (صوت الجزائر الحرة المجاهدة) لتقلّد إذاعة (صوت الجزائر الحرة المكافحة)، ومن خلالها تذيع بيانات وأوامر مزيّفة ومضادة لأوامر جيش وجبهة التحرير الوطنيين، وتؤكّد في برامجها أن الإضراب مناورة استعمارية يجب إحباطها. ومن التدابير الأخرى المتخذة لإفشال هذا الإضراب، توزيع مناشير مزيّفة على أوراق تحمل صورة العلم الوطني، زيادة على بلاغات رسمية يهددون فيها المضربين بإنزال أشد العقوبات.

ونظرا لشمولية الإضراب ونجاحه، سخّرت السلطات الاستعمارية والجيش الفرنسي مجموعة من التدابير والوسائل القمعية لإفشاله، تمثّلت في اقتحام الدكاكين والمحلات التجارية بتحطيم أقفال الأبواب بالقوة من قبل رجال المظلات بواسطة الفؤوس والمطرقات ... ولم يتردّد في قنبلة المتاجر بواسطة الدبابات مثل ما حدث في بوفاريك، وإلقاء القبض على آلاف المواطنين واستنطاقهم بأبشع وسائل التعذيب، كما حُمل العمال بالقوة إلى مقر عملهم دون القيام بأي مهام، وأُرغم المعلمون على ملازمة قاعات التدريس بالرغم من غياب التلاميذ. وفي محاولة لإرجاع هؤلاء إلى مقاعد الدراسة سخّر الجيش مكبّرات الصوت لحث التلاميذ على الذهاب إلى المدارس، وعندما فشل في إقناع الآباء لإرجاع أبنائهم إلى المدارس، شرع في حمل الأطفال من الشوارع والأحياء وحتى من المنازل ، ونقلهم بواسطة الشاحنات العسكرية إلى أول مدرسة تصادفهم في الطريق، وأُلزموا الجلوس على المقاعد بطريقة عشوائية وفوضوية دون احترام الأطوار الدراسية.

ولم يكتف جنود الجيش الاستعماري بمداهمة منازل المواطنين خلال الإضراب ليلا ونهارا من أجل إجبار العمال والتجار والموظفين على التوّجه إلى أماكن عملهم، بل استعانوا بالأسلحة المختلفة للقيام بعملية تمشيط ومراقبة الأحياء الجزائرية في المدن الكبرى، وتنصيب الدّبابات عند مفترق الطرق، وعزل الأحياء بواسطة الأسلاك الشائكة .

نتائج الإضراب:

- خلّف إضراب الثمانية أيام نتائج متعدّدة نذكر منها:
- حشد الأمة الجزائرية كلها بدون استثناء للمشاركة في كفاح جماعي تحدياً لسلطات الاحتلال وقوته المدجّجة بمختلف الأسلحة بصموده وثباته.
- تحقيق القطيعة النهائية بين النظام الاستعماري الفرنسي وبين كل أفراد الشعب الجزائري.
- كان الإضراب بمثابه استفتاء، عبّر من خلاله الشعب الجزائري على تمسكه بقيادته الثورية، كممثل شرعي ووحيد له، وبذلك تعزّزت مكانة وسمعة جبهة التحرير الوطني داخليا وخارجيا.
- الانتصار السياسي في المجال الدولي، إذ تزامن هذا الإضراب مع عرض القضية الجزائرية على هيئة الأمم المتحدة ومناقشتها لفترة أكثر من عشرة أيام، تُوجت بالتصويت على مشروع قرار متعلّق بالجزائر، إذ اعتبرت القضية الجزائرية من القضايا الدولية التي ينطبق عليها مبادئ ميثاق الأمم المتحدة في حق تقرير المصير، ولذا وجب على فرنسا أن تتجه في هذا الاتجاه لتسوية المشكلة الجزائرية بطرق سلمية عن طريق التفاوض، وبذلك تقوى موقف الثورة الجزائرية على المستويين الداخلي والخارجي ، وكُذّبت مزاعم الاستعمار الفرنسي الذي روّج بأن الوضع في الجزائر يسير نحو الاستقرار ، وأن القضية الجزائرية قضية داخلية لا شأن للأمم المتحدة النظر فيها.

خاتمة

خاتمة

بعد دراستنا لموضوعنا هذا و المتمثل في الجانب الاقتصادي للثورة من خلال مؤتمر الصومام توصلنا إلى استخلاص عدة نتائج من أهمها ما يلي:

- ✓ كانت مجمل الأوضاع عشية إندلاع الثورة متردية ومزرية إلى أبعد الحدود، وهذا راجع إلى السياسة التي إنتهجتها السلطات الفرنسية والمتمثلة في إستغلال موارد الجزائريين وتسخيرها لخدمة وتأمين مصالحها الإقتصادية حيث أصبح الإقتصاد الجزائري إقتصاد استهلاكي مرتبط بالإقتصاد الفرنسي.
- ✓ تعرض الشعب الجزائري لسياسة تدميرية تمثلت في مصادرة أراضيهم الخصبة والتي تشكل مصدر رزقهم الأساسي ثم تقديمها للمستوطنين، هذا ما أدى إلى تفكيك البنية الإقتصادية للمجتمع الجزائري وفقره، فأصبح المعمرين ملاك الأراضي وتم طرد الجزائريين.
- ✓ ظهور الفوارق الإجتماعية والتمييز العنصري بين الجزائريين والمعمرين في عدة جوانب كالمستوى المعيشي، أجور العمال المستوى الصحي والتعليمي، فهذه الأوضاع المزرية كانت سببا في انتفاضة الشعب الجزائري من أجل إسترجاع السيادة الوطنية وتحقيق الإستقلال.
- ✓ إنقسم الإقتصاد الزراعي في الجزائر إلى قطاعين متمايزين الأول القطاع الأوروبي العنصري والذي يسيطر على أجود الأراضي ويستعمل وسائل إنتاج متطورة، مما جعله يحقق مداخيل هائلة، أما القطاع الثاني هو القطاع الجزائري التقليدي يستعمل وسائل بسيطة في أراضي جرداء مما أثر على مردودها.
- ✓ حاول المستعمر الفرنسي السيطرة على الصناعة والتجارة الجزائرية فكانت عملية الإستيراد والتصدير تقتصر على فرنسا فقط، لإنعاش اقتصادها خاصة بعد إكتشاف البترول فجنت أرباحا طائلة على حساب الجزائر.

- ✓ اعتماد الثورة على نظام اقتصادي والذي برز في مجالين مختلفين هما التمويل والتموين لاستمرارها وضمان نجاحها كالحصول على المؤونة والأدوية والألبسة من أجل مواصلة العمل العسكري، ومثلما إستطاعت جبهة التحرير أنت تجد مصادر تمون وتمويل داخلية تمكنت من إيجاد مصادر خارجية أخرى، والتي كان لها أثر في صمود الثورة، وذلك عن طريق الدعم الذي تلقته من مختلف الدول العربية والدول الأجنبية والتي دافعت عن القضية الجزائرية وحملت رايتها وعملت على تدويل قضيتها.
- ✓ أكدت الثورة الجزائرية على قوتها في مواجهة السياسة الفرنسية، وذلك من خلال التكفل بالظروف الإقتصادية والاجتماعية للشعب، وتنظيم الأمور المتعلقة بالحياة وذلك من خلال تنظيم توزيع الثروات بين فئات المجتمع والتكفل بالأمور الصحية والتعليمية.
- ✓ ركز ميثاق طرابلس في برنامجه على تحرير النظام الإقتصادي للجزائر من الإدارة الفرنسية، وبناء إقتصاد جزائري قوي قائم بالأساس على الفلاحة، لأنه لا يمكن للجزائر أن تتطور إلا بتطوير الزراعة.
- ✓ أضافت قرارات مؤتمر الصومام المنعقد في 20 أوت 1956م استراتيجية جديدة للثورة من هياكل، وتنظيم فاستحدثت مؤسستين هما المجلس الوطني للثورة ولجنة التنسيق والتنفيذ.
- ✓ فتحت بعض قرارات مؤتمر الصومام الصراعات داخل العسكريين من جهة والسياسيين من جهة أخرى كقرار أولوية السياسي على العسكري والداخل على الخارج، أمام المساعي التونسية والمغربية لإيجاد حل سلمي للقضية الجزائرية، عن طريق عقد ندوة بتونس بحضور أعضاء الوفد الخارجي الجزائري.
- ✓ استجاب الشعب الجزائري لنداء إضراب الثمانية أيام من 28 جانفي إلى 04 فيفري 1957م، وبالتالي فهو يعبر عن انضمام سكان المدن للثورة التحريرية التي لطالما احتضنها الريف.

- ✓ رغم صعوبة هذه الأيام ونقلها إلا أنها حققت أهدافها لإيصال صداها للرأي العام العالمي.
- ✓ نتيجة للاعتقالات والمداهمات التي شنتها الفرقة العاشرة للمظليين، أدى هذا الحدث إلى خروج لجنة التنسيق والتنفيذ، إلا أن العربي بن مهيدي تعرض للاعتقال والتعذيب ثم تم قتله.
- ✓ إن انتقال لجنة التنسيق والتنفيذ إلى الخارج جعلها تتعرض للانتقاد بسبب تعارضها مع أحد قرارات مؤتمر 20 أوت 1956م ألا وهو : أولوية السياسي على العسكري والداخل على الخارج.
- ✓ عقد مؤتمر القاهرة في 20 أوت 1957م في خضم ظروف خاصة ميزتها الصراعات والنزاعات بين أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ أي بين عبان رمضان من جهة والقادة العسكريين من جهة أخرى.

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المصادر والمراجع:

❖ **قائمة الكتب باللغة العربية:**

1. عبد الحفيظ أمقران الحسني: مذكرات من مسيرة النضال والجهاد، دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 1997.
2. جودي أتومي: العقيد عميروش بين الأسطورة والتاريخ، وزارة المجاهدين الجزائر، 2008.
3. محمد الصالح صديق رحلة في أعماق الثورة مع العقيد إعزورن محمد (بريروش)، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2013.
4. النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 54 بيان أول نوفمبر، مؤتمر الصومام برنامج طرابلس، المؤسسة الوطنية للاتصال النشر والتوزيع، الجزائر، 2008.
5. عبد المالك عودة القضية الجزائرية في الأمم المتحدة، كتب قومية، دار القومية للنشر، مصر، د ت.
6. محمد العربي الزبيري وآخرون كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954-1962، دار هومة للنشر، الجزائر، د ت.
7. رواية المجاهد شعبان محرز ، تحرير مصطفى عشوي مذكرات مجاهد من أكفادو ، شواهد حية عن ثمن الحرية، دار الأمة للنشر، الجزائر 2013.
8. الشريف براكتية: مذكرات مجاهد المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر، الجزائر 2013.
9. زيرا كوبيكارد الجزائر شهادة صحافي يوغسلافي عن حرب الجزائر تر فتحي سعيدي، موقع للنشر والتوزيع، الجزائر 2011.
10. سليمان الشيخ الجزائر تحمل السلاح، تر: محمد حافظ الجمالي، مذكرات الذكرى الأربعون لعيد الاستقلال، الجزائر 2002.
11. عبد القادر نور: حوار حول الثورة، ج1، إعداد الجنيدي خليفة المركز الوطني للتوثيق والصحافة والإعلام، الجزائر، 1986.

12. المجاهد لخضر بن طوبال يستعيد ذكرياته عن أحداث 20 أوت 1955 مجلة أول نوفمبر، ع52، الجزائر، 1981.

13. جمال يحياوي: الظروف المحلية والدولية لانعقاد مؤتمر الصومام، ع، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.

14. محمد العيد معمر: حامي الصحراء أحمد بن عبد الرزاق حمودة العقيد سي الحواس، سلسلة رجال صدقوا، دار الهدى للنشر، الجزائر، د ت.

15. مصطفى الهشماوي: جذور أول نوفمبر 1954 في الجزائر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، د ت.

16. رابح لعلي: مذكرات مجاهد في جيش التحرير الوطني والولاية الثانية تر: جناح ،مسعود، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2012.

17. ايفه بريسيتر: في الجزائر يتكلم السلاح، تر: عبد الله كحيل، المؤسسة الجزائرية للنشر، الجزائر، 1989.

18. مصطفى بن عمر الطريق الشاق إلى الحرية دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

19. بثنية عبد الغني، أحداث مؤتمر الصومام، مجلة الجيش، ع580، الجزائر، 2011.

20. علي العياشي: مؤتمر الصومام أول مؤتمؤات جبهة التحرير الوطني، مجلة أول نوفمبر، ع78، المنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر، 1986.

21. شتواح حكيمة المبادئ التنظيمية لقيادة الثورة الجزائرية 1954-1962، رسالة ماجستير في تاريخ الثورة، جامعة الثورة، جامعة الجزائر، 2001.

22. رشيد خطاب الخاوة والرفاق تر رضا بوخالفة، دار الكتاب للنشر والتوزيع، الجزائر 2013.

23. جاك دوشمان: تاريخ جبهة التحرير الوطني، تر : موجد شراز، منشورات ميموني الجزائر 2013.

24. عامر نحيلة التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.

25. مصطفى بوغابة: من وحي ذكرى 20 أوت 1955 مجلة أول نوفمبر، ع، المنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر، 1973.

26. محمد زروال: إشكالية القيادة في الثورة قبل مؤتمر الصومام وبعده محاضرات المجلس الأعلى، الجزائر، 2000.

27. حميد عبد القادر : فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة للنشر، الجزائر، 2007.

28. طاعة سعد: دور النواب المسلمين في الحياة السياسية بالجزائر 1947-1956، دار كوكب للعلوم، الجزائر، 2012.

29. زبيحة زيدان المحامي: جبهة التحرير الوطني جذور الأزمة، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر، 2009.

30. عمر توهامي: مؤتمر الصومام وأثره في تنظيم الثورة، دار كرم الله للنشر والتوزيع، د م، 2013.

31. عمر شيخ العيدوني مملكة الفلاقة، منشورات بونة للدراسات والبحوث، عنابة، 2013.

32. محمد عجرود الملف السري لاغتيال الشهيد مصطفى بن بولعيد منشورات الشهاب الجزائر، 2015.

33. حميد عبد القادر، عبان رمضان مرافعة من أجل الحقيقة، منشورات الشهاب الجزائر، 2003.

34. صالح بلحاج، أزمة جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة (1956/1965)، ط 1 دار قرطبة، الجزائر، 2006.

35. مختار سالمي، "اغتيال عبان رمضان وجه من وجوه الصراع على السلطة في مؤسسات الثورة الجزائرية"، مجلة الحكمة، ع 15، جامعة تيارت،2018.

36. عبد الحميد براهمي في أصل المأساة الجزائرية شهادة عن حزب فرنسا الحاكم في الجزائر 1958 – 1999، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2001.

37. عمر بوداود من حزب الشعب الجزائري إلى جبهة التحرير الوطني مذكرات مناضل خمسة سنوات على رأس فيديرالية فرنسا 1957–1962، ترجمة: محمد بكلي، دار القصبة، بوزريعة ،الجزائر، 2007.

38. محمد عباس: الثورة الجزائرية نصر بلا ثمن (1954–1962)، دار القصبة، الجزائر، 2012.

39. زيدان زبيحة المحامي: جبهة التحرير الوطني جذور الأزمة FLN دار الهدى عين مليلة، الجزائر، 2009.

40. محمد بجاوي: الثورة الجزائرية والقانون 1960–1961 ترجمة علي الخش مراجعة: محمد الفاضل، ط2، دار الرائد للكتاب الجزائر، 2005.

41. رضا بن علو، المزارع الأوروبية بالقطاع الوهراني خلال الثورة بين معضلة الدفاع عن مزرعته وإشكالية التمرد على إدارته (دراسة نماذج)، مجلة الباحث مج 13، ع1، المدرسة العليا للأساتذة الشيخ مبارك الميلي، بوزريعة، 2021.

42. صالح فركوس، محاضرات في تاريخ الجزائر المعاصر 1912–1962، مديرية النشر لجامعة قالمة، 2011.

43. شارل ديغول مذكرات الأمل التجديد 1958–1962 ، تر: سموحي فوق العادة منشورات عويدات، بيروت، 1971.

❖ **قائمة المجلات:**

1. عبد الحفيظ أمقرن: مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 إعدادا، تنظيما ومحتوى مجلة أول نوفمبر، ع68، 1964.
2. مصطفى بيطام: 20 أوت 1955 – 20 أوت 1956 شعاعان مديران على درب نوفمبر 1954، مجلة الذاكرة، ع7 2001.
3. تيزي ميلود خلفيات الصراع بين الداخل والخارج بعد مؤتمر الصومام 1956، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية، عدد 01.
4. طويلب عبد الله : مؤتمر الصومام (20 أوت 1956) دراسة تحليلية، الملتقى الدولي الثورة التحريرية الكبرى (دراسة قانونية وسياسية)، مجمع هيليو بوليس جامعة قالمة، 08 ماي 1945 كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، يومي و 03 ماي 2012.
5. الغالي غربي نماذج من سياسة التطويق خلال الثورة التحريرية المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الأبيار الجزائر، (دت)، ملتقى الأسلاك الشائكة والمكهرية دراسات وبحوث الملتقى الأول حول الأسلاك الشائكة والألغام.
6. عدة بن داهة الإستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الإحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962، ج2، ط ح وزارة الجاهدين 2008.
7. لابريش: الثغرة او الفتحة التي أحدثتها المدفعية الفرنسية في سور المدينة الإحتراق حصونها وترمز إلى بداية الإستعمار على المدينة للمزيد أنظر: فاطمة الزهراء قشي معالم قسنطينة وأعلامها"، مجلة إنسانيات ع 20/19 جوان 2003.

❖ **المذكرات الجامعية:**

1. فريخ الخميسي: دور العقيد أحمد بن عبد الرزاق (سي الحواس) في الثورة التحريرية 1954-1959، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص تاريخ معاصر، جامعة الجزائر، 2008-2009.
2. يوسف قاسمي: مواثيق الثورة الجزائرية (1954-1962) أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم: التاريخ، جامعة الحاج لخضر باتنة 2008–2009.
3. الطاهر جبلي شبكات الدعم اللوجستيكي للثورة التحريرية (1954-1962) أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، اشراف يوسف مناصريه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم التاريخ، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2008- 2009.
4. توفيق صالحي، المجتمع والعمران في مدينة سكيكدة خلال الحقبة الكولونيالية 1838–1962، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008– 2009.
5. ابن عتو، حرب الاستنزاف خلال الثورة الجزائرية، المعركةالإقتصادية طبيعتها وأساليبها وأهدافها 1954–1962، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، مج7،ع3 ديسمبر 2021،.
6. يزيد بوهناف مشاريع التهدئة الفرنسية ابان الثورة التحريرية وانعكاساتها على المسلمين الجزائريين 1954-1962، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، 2013–2014.
7. مراد ،عراب مراد ،عراب خطة سوستال لمواجهة الثورة 1955 مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الثورة الجزائرية كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية جامعة الجزائر الجزائر 2001-2002.

8. ليلى تيته، تطور الرأي العام الجزائري إزاء الثورة التحريرية 1954-1962، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية جامعة الحاج لخضر، باتنة 2012-2013.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
بسملة	
إهداء	I
شكر و عرفان	II
مقدمة	أ-ج
الفصل الأول: مؤتمر الصومام بين إستمرارية الثورة و رفع تحديات الكفاح	5- 25
المبحث الأول: إنعقاد مؤتمر الصومام	6
المطلب الأول: الإطار الزماني و المكاني لإنعقاد مؤتمر الصومام	6
المطلب الثاني: أسباب إختيار مقر إنعقاد مؤتمر الصومام	8
المبحث الثاني: ظروف إنعقاد مؤتمر الصومام	11
المطلب الأول: ظروف إنعقاد مؤتمر الصومام على المستوى الداخلي	12
المطلب الثاني: ظروف إنعقاد مؤتمر الصومام على المستوى الخارجي	14
المبحث الثالث: نتائج أعمال مؤتمر الصومام	15
المطلب الاول: الاستجابة السياسية لأعمال مؤتمر الصومام	15
المطلب الثاني: ردود الفعل على قرارات مؤتمر الصومام	20
خلاصة الفصل الأول	25
الفصل الثاني: قرارات مؤتمر الصومام السياسية و العسكرية	27-45
تمهيد	27
المبحث الأول: إشكالية السياسي والعسكري في جيش التحرير الوطني من خلال مؤتمر الصومام	28
المطلب الأول: أهم القرارات المنبثقة عن مؤتمر الصومام	28
المطلب الثاني: تأزم الصراع و القضاء على المشكلة نهائيا	30
المبحث الثاني: دراسة لقرارات اجتماع المجلس الوطني للثورة	33
المطلب الأول: القرارات السياسية	33

المطلب الثاني: القرارات العسكرية	38
خلاصة الفصل الثاني	45
الفصل الثالث: الآثار الإقتصادية لمؤتمر الصومام	64-47
تمهيـد	47
المبحث الأول: مخرجات مؤتمر الصومام الإقتصادية	48
المطلب الأول: في المجال الزراعي	48
المطلب الثاني: في المجال الصناعي	50
المطلب الثالث: في المجال التجاري	52
المبحث الثاني: الإصلاحات الإقتصادية الفرنسية في الجزائر	55
المطلب الثاني: إصلاحات ديغول (مشروع قسنطينة) **1958**م	57
المطلب الثالث: الحركة التجارية في الجزائر بعد مؤتمر الصومام	60
خاتمة	68-66
قائمة المصادر و المراجع	76-70
فهرس المحتويات	